

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com
الدكتور
محمد عمر الحاجي
ظاهرة
العولمة الاقتصادية


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ظاهرة
العولمة الاقتصادية



ظاهرة
العولمة الاقتصادية

الدكتور
محمد عمر الحاجي

دار المكتبي

الطبعة الثالثة

1431هـ - 2010م



www.almaktabi.com

سورية - دمشق - حلبوني - جادة ابن سينا

ص. ب. ٣١٤٢٦ هاتف ٢٢٤٨٤٣٣ فاكس ٢٢٤٨٤٣٢

e-mail: almaktabi@mail.sy

من وحي التنزيل

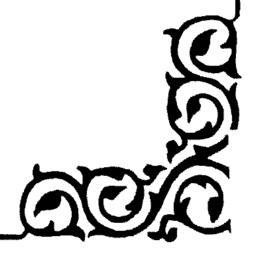
أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

قال الله تعالى :

﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِندَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿٣٩﴾ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ ﴾ [النور : ٣٩ـ ٤٠]

صدق الله العظيم







بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

الحمد لله حمد الشاكرين ، والصلاة والسلام علىٰ خاتم النبيين والمرسلين ، وعلىٰ سائر أنبياء الله ورسله الطيبين الطاهرين ، وبعد :

كثُر الحديث عن تلكم الصرعة الحديثة ، وهي صرعة العولمة ، لكن المشكلة أن المثقفين من المسلمين انقسموا أمام تلكم الصرعة إلىٰ قسمين :

قسم عاش في كهوف التاريخ ، لذلك فَهُم يرفضون كل جديد ، متذرّعين بأن الله قد أكمل هذا الدين وارتضاه لنا ، وقد تعب أجدادنا في تفسير وتمحيص ذلك كله ، ونحن ما علينا إلا العودة إلىٰ الكتب الصفراء لنجد الحلول لكل مشاكلنا ! !

وقسم آخر خدعه بريق المصطلحات الحديثة : كالعولمة ، والخصخصة ، والنظام الدولي الجديد ، وما إلىٰ هنالك ، فقالوا : لا بدّ من التفاعل مع تلكم القضايا ، فنحن أبناء البيئة نتفاعل ونؤثر فيما حولنا . . ! !

لكن النظرة الوسطية المعتدلة هي : أن العولمة وأمثالها أمرٌ واقعٌ لا جدال فيه ، لكن يجب أن نقتنع تماماً أنها ليست إلا طريقة جديدة للسيطرة علىٰ العالم ونهب خيراته واستعباد شعوبه ، و . . . ، وبالتالي (أمْرَكَتِهُ) ! !

لذلك يجب النظر إلىٰ العولمة من كل الزوايا ، لنتفحّص تلكم الظاهرة الحديثة ، ونميِّز الخبيث من الطيّب فيها ، فنأخذ ما ينفع الناس ، ونترك الغثاء . . .

أما أن ندفن رؤوسنا في الرمال هرباً من الواقع فهذا تطرّف يرفضه العقل والدين ، وإذا سرنا مع القطيع الذي يطبّل ويزمّر لكل جديد ، فمعنىٰ ذلك أننا عشنا تطرّفاً من نوع آخر ، وهذا منطق الجاهليين :

وما أنا إلا من غزيّة إن غوت غويتُ وإن ترشدْ غزيّة أرشد

وهذه سنّة الله في الكون ، بحيث أن ديدن المجتمعات كلها هو التغيير ، لكن يجب أن لا ننخدع مباشرة ، فنحكم علىٰ الأمور دون تمحيصٍ ولا تدقيقٍ .

وهكذا ، ففي أواخر القرن العشرين ـ ونظراً للظروف المحيطة ـ تربّعت أمريكا علىٰ عرش العالم ، وظهرت صرعة العولمة كالموضة .

لكن الهدف الحقيقي من ذلك كله (أمركة) العالم أجمع : (أمركة) في كل العلوم ، (وأمركة) في العادات والتقاليد ، (وأمركة) في كل ما يتعلق بشؤون الأولاد والأسرة ، (وأمركة) في الأزياء والألوان والمأكل والأذواق ، والمشارب والحفلات ، والألعاب والفنون والأغاني و . . . !!

من هنا كانت فكرة دراسة العولمة الاقتصادية من خلال التركيز علىٰ :

- نشأتها وتطورها وأنواعها وتداعيات الوضع الدولي .
- ثم أهدافها ، وانعكاساتها ، ومخاطرها وتحدياتها .
- ثم مظاهرها ومضامينها .
- ثم ما هي حقيقة (الأمركة) ؟!

- ثم عن علاقة العولمة الاقتصادية بالتنمية البشرية ، وعلاقتها بالتمركز الإقليمي .

- وبالتالي : هل هذا تكامل بين الدول . . . أم هو التباعد ؟!

مع بعض التركيز علىٰ النتائج السيئة للعولمة (المصيدة الجهنميّة حقاً!!) .

مع طرح بعض الأمور للصمود والوقوف أمام هذا السّيل الجارف . . .

ولعل الزمن كفيلٌ بتأكيد ما توصّلنا إليه : من أن سبب نشوء جميع أنواع العولمة هو تقصير المسلمين فيما يتعلّق بعالمية الإسلام كله .

فالقرآن عالمي ، والرسول الخاتم عالمي ، وكل ما ورد في شريعة الإسلام عالمي .

لكن أين . . . أين حملة لواء الدعوة العالمية ؟!

نسأل الله تعالىٰ أن يعيدنا إلىٰ المنهج والصراط المستقيم ، وأن ينير عقولنا وأفئدتنا بنور الحق المبين ، عسىٰ أن نصل إلىٰ بشارات القرآن الكريم :

﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿٤﴾ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥﴾ وَعْدَ ٱللَّهِ ۖ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الروم : ٤ـ٦] .

وأسأله وحده التوفيق لكل من ساعد في نشر هذا الكتاب ، خاصةً : كاتبه وناشره ومن عمل في إخراجه بهذا الشكل ، والحمد لله رب العالمين .

* * *

الباب الأول

المسيرة التاريخية للعولمة الاقتصادية

الفصل الأول : تعريفات .

الفصل الثاني : نشأتها ، تطورها ، مظاهرها ، وأنواعها .

الفصل الثالث : أهدافها .

الفصل الرابع : انعكاساتها .

الفصل الخامس : مخاطرها .



الفصل الأول

تعريفات

إن الترجمة الحرفية لكلمة العولمة : Globalization هي : جعل الشيء علىٰ مستوىٰ عالمي ، كانتقال بضاعةٍ ما من حدود الدولة الإقليمية التي تتحدد بحدود جغرافية وبمراقبة صارمة علىٰ مستوىٰ الجمارك ونحوه .

أي : نقل الشيء من المحدود المراقب إلىٰ اللامحدود الذي لا يُراقب!

وبالتالي فحتى تاريخه لم يُجمع العلماء والقادة علىٰ تعريف محدد للعولمة ، وذلك بسبب دراسة أبعادها ونشوئها ونحو ذلك .

فهي تحوي عدّة عمليات ، أهمها : المنافسة بين القوىٰ العظمىٰ ، والابتكار التكنولوجي ، وانتشار عولمة الإنتاج والتبادل والتحديث . . .

وهي تصف مجموعة من العمليات التي تشيع علىٰ مستوىٰ العالم ، وتتعلّق بعدة عمليات ، أهمها : انتشار العمليات بين جميع الناس ، وتذويب الحدود بين الدول ، وزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمؤسسات .

إذن :

هناك بعض المحاولات لتقريب هذا المفهوم إلىٰ الأذهان ، وأذكر بعضها علىٰ سبيل المثال لا الحصر :

عرّفها الكاتب الفرنسي (أوليفيه دولفوس) بما يلي :

هي تبادل شامل إجمالي بين مختلف أطراف الكون ، يتحول العالم علىٰ أساسه إلىٰ محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها ، وهي نموذج للقرية الصغيرة الكونية التي تربط ما بين الناس والأماكن مُلغية المسافات ، ومُقدمة المعارف دون قيود ، وهي ليست وليدة الرأسمالية أو السوق لأنها تقتات الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة ، وتتجاوز النظم والأيديولوجيات ، وتُعتبر تشكيلة منوعة من الأنظمة والبنىٰ ، تحدد ممثليها الدول الكبرىٰ والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية ، وهي ليست أكثر من حركة جهنمية تنطلق بسرعة وتخطف في طريقها الآمال والأحلام .

ويرىٰ الدكتور محمد عابد الجابري أن العولمة هي : ما بعد الاستعمار ، وأن (ما بعد) هنا لا تعني القطعية مع (ما قبل) بل يعني الاستمرار فيه بصورة جديدة ، كما نقول (ما بعد الحداثة) ، وهي معنية بتنمية الفوارق وتعميم الفقر ، لأن قاعدتها الاقتصادية تقوم علىٰ إنتاج أكثر ما يمكن من السلع والمصنوعات بأقل ما يمكن من العمال عملاً بمبدأ (كثير من الربح وقليل من المأجورين) ، وهي مرتبطة عضوياً مع وسائل الاتصال الحديثة لنشر ثقافتها القائمة علىٰ (ثقافة الاختراق) ، وهي ليست نظاماً اقتصادياً وحسب بل هي إيديولوجيا ونظام يقفز علىٰ الدولة والأمة والوطن ، وتعمل علىٰ التهميش والإقصاء والتفتيت ورفع الحواجز والحدود أمام الشركات والمؤسسات والشبكات الدولية الاقتصادية منها والإعلامية لتمارس سلطتها بوسائل خاصة ، ولتحلّ محلّ الدولة في ميادين المال والاقتصاد والإعلام ، وتؤدي إلىٰ انحسار دور الدولة السياسي إلىٰ مجرد (شرطي) خادم لها ، وتقتضي العولمة

(الخوصصة) وتحوّل الدولة إلىٰ جهاز لا يملك أدوات القيادة والتوجيه ، والسياسة الخارجية فيها تتولاها مؤسسات دولية بصورة مباشرة أو غير مباشرة وعلىٰ رأسها مجلس الأمن ، والمؤسسات الاقتصادية العالمية مثل صندوق النقد الدولي ، وبالتالي تحاول العولمة فرض طريق فكري ـ إيديولوجي ـ هو الليبرالية من خلال مسالك الخوصصة متعددة المناحي والاتجاهات .

وهكذا : أطلق علىٰ العولمة بعض المفكرين قناع الرأسمالية ، وأطلق بعضهم : إنها تسويق عالمي للمنتجات والسلع والأفكار والنماذج ، وقال البعض : إنها السوق الكونية العالمية ، التي تعمل علىٰ ابتلاع الناس والأشياء ، لتتقيأهم سلعاً!

وقال بعضهم : هي نزعة واسعة النطاق نحو إنشاء اقتصاد عالمي واحد .

وقال آخرون : هي العملية التي من خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها في كل أوجه حياتها ، ثقافياً واقتصادياً وتقانياً وبيئياً .

ويفصّل آخرون ، فيقول أحدهم : تمثل العولمة إطاراً للتفاعلات الإنسانية المعاصرة بمختلف أنواعها ومستوياتها ، وهي إطار حاكم مؤثر في هذه التفاعلات ، وأهم العناصر التي يتكون منها هذا الإطار هي :

أ ـ انسياب حركة السلع والخدمات والأموال والأفكار عبر حدود الدول دون توافر القدرة لهذه الدول علىٰ التحكّم في حركة هذه العناصر التي تتحرك عبر الحدود .

ب ـ إن هذا الانسياب في الحركة يستند إلىٰ تقنيات جديدة سريعة التطور والتغير .

جـ ـ يتواكب مع هذا الانسياب درجة سريعة من التغير الاجتماعي

والثقافي والاقتصادي والسياسي تفوق قدرة النظم السياسية والاجتماعية علىٰ التكيّف معها .

د ـ اختصار الزمان والمكان عنصر هام من عناصر العولمة .

هـ ـ إن هناك بناءً مؤسسياً علىٰ مستوىٰ العالم يتشكل لتسيير حركة العولمة بالمفهوم المتقدم .

و ـ الاعتماد المتبادل بين مناطق العالم المختلفة أحد العناصر الأساسية المكونة لهذا الإطار .

ز ـ إن هذا الإطار بقدر ما يحوي عناصر تمثل المشترك الإنساني الذي لا يمكن الاختلاف حوله ، فإنه يحوي عناصر أخرىٰ من تناقض المصالح سواء بين الدول المتقدمة والدول النامية ، أو بين الدول النامية وبعضها البعض ، أو بين الدول المتقدمة وبعضها البعض ، هذا بالإضافة إلىٰ التناقض الواضح بين ما يبشِّر به دعاة العولمة وبعض النتائج المحققة علىٰ أرض الواقع ، والتي بدأت تظهر في السنوات الأخيرة ليس في الدول النامية فحسب ولكن في الدول المتقدمة كذلك .

وهناك من يرىٰ أن ظهور مرحلة العولمة يعدّ تطوراً طبيعياً للتاريخ الإنساني ، فالعولمة تستند إلىٰ آفاق ثورة المعلومات والاتصالات التي تسود العالم حالياً ، فلقد مرّت البشرية بثلاث ثورات حكمت بشكل أساسي نمط التطور البشري وهي :

١ـ ثورة اكتشاف الكتابة .

٢ـ الثورة الصناعية في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين .

٣ـ ثورة المعلومات في نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين .

وكل ثورة من تلك الثورات قد ارتبطت بهيكل من العلاقات الدولية يتميز دائماً بهيمنة وسيادة الطرف الذي لديه قدرة أكبر في التعامل مع تلك الثورة علىٰ حساب الأطراف الأخرىٰ التي تعدم هذه القدرة ، فالثورة الصناعية جعلت من غرب أوروبا ـ خاصة إنجلترا ـ مركزاً مهيمناً ومسيطراً علىٰ كثير من المناطق في العالم لأنها كانت أكثر الدول قدرة علىٰ التعامل مع تلك الثورة وتسخيرها لحساب قوتها ، وبنفس المنطق تصبح الولايات المتحدة هي القطب المهيمن علىٰ العالم حالياً في ظل ثورة المعلومات وما يعبر عنها بالعولمة .

وهكذا نقول برأي السياسي الأمريكي الكبير (جيمس روزناو) في كتابه (ديناميكية العولمة) :

. . . وإن كان يبدو مبكراً وضع تعريف كامل وجاهز يلائم التنوع الضخم لهذه الظواهر المتعددة ، فعلىٰ سبيل المثال : يقيم مفهوم العولمة علاقة بين مستويات متعددة للتحليل ، الاقتصاد ، السياسة ، الثقافة ، الإيدلويوجية ، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج ، تداخل الصناعات عبر الحدود ، انتشار أسواق التمويل ، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول ، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة . . . في ظل ذلك كله ، فإن مهمة إيجاد صيغة مفردة تصف كل هذه الأنشطة تبدو عملية صعبة ، وحتىٰ لو تم تطوير هذا المفهوم فمن المشكوك فيه ، أن يتم قبوله واستعماله بشكل واسع .

* * *

الفصل الثاني

نشأتها ، تطورها ، مظاهرها ، وأنواعها

يبدو أن نشوء العولمة ليس جديداً ، إنما يعود إلىٰ التاريخ القديم ، ولعلّ السبب الرئيسي الذي جعل العولمة تبدو صرعة حديثة هو تعمق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية وفي عالم الاتصالات ، وخاصة في الحواسب الألكترونية والأقمار الصناعية وظهور شبكة الإنترنيت وما إلىٰ هنالك .

وقد قسم (رولاند روبرتسون) في نموذجه لدراسة وتخطيط الوضع الكوني ، قسّم تعاقب البُعد الزماني التاريخي إلىٰ خمس مراحل ، هي :

ـ المرحلة الأولىٰ : المرحلة الجنينيّة :

وقد استمرّت في أوروبا منذ بواكير القرن الخامس عشر حتىٰ منتصف القرن الثامن عشر ، هذه المرحلة شهدت نمو المجتمعات القومية ، وإضعافاً للقيود التي كانت سائدة في القرون الوسطىٰ ، كما تعمّقت الأفكار الخاصة بالفرد وبالإنسانية ، وسادت نظرية عن العالم ، وبدأت الجغرافية الحديثة وذاع التقويم الجريجوري .

ـ المرحلة الثانية : مرحلة النشوء :

وقد استمرت في أوروبا أساساً من منتصف القرن الثامن عشر حتىٰ عام ١٨٧٠ م وما بعده ، فقد حدث تحوّل حاد في فكرة الدولة المتجانسة

الموحّدة ، وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية ، وبالأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع مقننة في الدولة ، ونشأ مفهوم أكثر تحديداً للإنسانية ، وزادت إلىٰ حدٍّ كبير الاتفاقات الدولية ، ونشأت المؤسسات المتعلقة الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول ، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في (المجتمع الدولي) وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية .

ـ المرحلة الثالثة : مرحلة الانطلاق :

وهي التي استمرت من عام ١٨٧٠ م وما بعده حتىٰ العشرينات من القرن العشرين .

ظهرت مفاهيم كونية مثل (خط التطور الصحيح) والمجتمع القومي المقبول ، وظهرت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية والفردية ، وتمّ إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في (المجتمع الدولي) ، وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها ، وحدث تطور هائل في عدد وسرعة الأشكال الكونية للاتصال ، وتمّت المنافسات الكونية مثل الألعاب الأولمبية وجوائز (نوبل) ، وتمّ تطبيق فكرة الزمن العالمي ، والتبنّي شبه الكوني للتقويم الجريجوري ، ونشأت في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولىٰ وعصبة الأمم .

ـ المرحلة الرابعة : الصراع من أجل الهيمنة :

واستمرت هذه المرحلة من العشرينات حتىٰ منتصف الستينات ، وبدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بعملية العولمة والتي بدأت في مرحلة الانطلاق ، ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة ، وقد تمّ التركيز علىٰ الموضوعات

الإنسانية بحكم حوادث الهولوكوست وإلقاء القنبلة الذرية علىٰ اليابان ، وبروز دور الأمم المتحدة .

ـ المرحلة الخامسة : مرحلة عدم اليقين :

والتي بدأت منذ الستينات وأدّت إلىٰ اتجاهات وأزمات في التسعينات ، وقد تمّ إدماج العالم الثالث في المجتمع الدولي ، وتصاعد الوعي الكوني في الستينات ، وحدث هبوط علىٰ القمر ، وتعمّقت قيم ما بعد المادية ، وشهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة ، وشيوع الأسلحة الذرية ، وزادت إلىٰ حدٍّ كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية ، وتواجه المجتمعات الإنسانية اليوم مشكلة تعدد الثقافات وتعدد السلالات داخل نفس المجتمع ، وأصبحت المفاهيم الخاصة بالأفراد أكثر تعقيداً من خلال الاعتبارات الخاصة بالجنس والسلالة ، وظهرت حركة الحقوق المدنية ، وأصبح النظام الدولي أكثر سيولة ، وانتهىٰ نظام الثنائي القومية ، وزاد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي ، والمواطنية العالمية ، وتمّ تدعيم نظام الإعلام الكوني . . . [(١)] .

إذن :

كانت البدايات لنشوء العولمة هو ظهور مشروع (مارشال) الأمريكي الشهير ، حيث ظهر علىٰ أثر ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

وفي الخمسينيات تتالت عدة أمور مهمة : السوق المشتركة ، ثم السوق الأوروبية الموحدة ، ثم اتحاد اقتصادي (معاهدة ماستريخت) ، فمناطق تبادل حرة ، فاتحادات جمركية ، وما إلىٰ هنالك . . .

---

(١) للتوسع يراجع : قضايا استراتيجية ، العدد (١٧) ، ١٩٩٨ م ، صفحة : ١٢ـ١٤ .

لكن الذي زاد في بروز العولمة عدة أمور متسارعة أهمها : إعلان الرئيس السوفياتي الأسبق (غورباتشوف) ثورة (البيروستويكا) حيث تفكك الاتحاد السوفيتي إلىٰ كيانات عديدة ، ثم جاء توحيد الألمانيتين ، وذلك في ١٩٨٩ م حيث هدَّم حائط برلين ، ثم حرب الخليج الثانية ١٩٩١ م والتي انتهت بتحرير الكويت . . .

كل ذلك جعل الولايات المتحدة الأمريكية تزداد هيمنةً علىٰ المستوىٰ العالمي ، حيث استطاعت أن تبسط نفوذها الاقتصادي والعسكري والسياسي والحضاري و . . . !! وهذا ما جعل بعض المحلّلين يطلقون علىٰ ذلك (أحادية القطبية) .

وكانت نتيجة ذلك كله الإعلان عن إنشاء (المنظمة العالمية للتجارة) وكان ذلك في عام ١٩٩٥ م ، ونجحت الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها من أجل فتح الأسواق الدولية بعضها علىٰ بعض . . .

وبالتالي أصبحنا نسمع بمصطلح عولمة الاقتصاد ، والذي يُقصد به : أن جميع السلع قابلة للبيع في كل مكان ، وأن كل صناعة وكل خدمة ، هي في حالة تنافس مباشر مع مثيلاتها ، وهذا هو السبب الرئيسي في مسألة إزالة القيود الجمركية إلىٰ حدٍّ ما ، وظهور مناطق تجارة حرة ، لا تعود تخضع فيها البضائع لرسوم جمركية .

وكذلك نشأة قضية الشركات العابرة (فوق القومية) ، وتطوُّر أمور المعلومات والبرمجيات ، وكل ذلك جعل هذه الشركات تدخل في صراع تنافسي (مُعَولم) مع نظراء آخرين لها في بلدان منخفضة الأجور ، مثل شركات (ميكروسوفت وريبوك و IBM ، وغيرها) .

وهكذا أصبحت عولمة الاقتصاد تتجلىٰ جوهرياً من خلال العناصر التالية :

أ ـ الارتفاع المتزايد للتبادل السلعي بين الدول الصناعية .

ب ـ حركة انتقال الرساميل المعولمة بشكل لم يسبق له مثيل .

جـ ـ فلسفة الشركات لإنتاج السلع والخدمات ، والتي أصبحت ممكنة وقائمة بفضل المصادر الخارجية لتأمين حركة السلع والرأسمال .

وبالتالي ، فالشركات الصناعية الكبيرة ، تميل إلىٰ (افتراس) الصغيرة منها ، والأمثلة كثيرة في هذه الأيام : فالشركة الألمانية (أيروسبيس) استولت علىٰ المصانع الهولندية (فوكرا) ، و (VOLVO) السويدية انتقلت إلىٰ الشركة الفرنسية (رينولت) ، وقد صرّح مهندس الشركات (هرمان فرانز) بما يوضّح ذلك ، قال : إن المطلوب هو : الهجوم والاستيلاء الملائم ، فشركة (ميتسوبيشي) وحدها ، يبلغ حجم مبيعاتها ما قيمته (٣٥٠) مليار دولار ، وشركة (جنرال موتورز) تتواجد في الولايات المتحدة ، ويبلغ حجم التعامل فيها (١٦٤٠٦٩) مليون دولار ، وهي ما يعادل الناتج الاجتماعي لدولة أندونيسيا!! وشركة (فورد) تتواجد في الولايات المتحدة ، ويبلغ حجم التعامل فيها (١٤٦٩٩١) مليون دولار ، وهو ما يعادل الناتج الاجتماعي لدولة الدانمارك!! وهكذا . . .

وبالتالي :

أصبحت الشركات الكبرىٰ تشكل خطراً كبيراً علىٰ الدولة الديمقراطية ، ومثال ذلك : اندماج بنك (هيبوبانك) مع (البنك المتحد) أدىٰ إلىٰ الاستغناء عن (٧٠٠) فرصة عمل ، مع تزايد الأرباح الكبيرة لديها!

* * *

أهم أنواع ومظاهر العولمة :

١ـ العولمة الاقتصادية Commercial Globalization :

وهي ـ حسب تعبير د . عابد الجابري ـ تركيز النشاط الاقتصادي علىٰ الصعيد العالمي في أيدي مجموعات قليلة العدد ، وبالتالي تهميش الباقي أو إقصاؤه بالمرة وإحداث التفاوت ما بين الدول حتىٰ داخل الدولة الواحدة ، وبالتالي تعميم الفقر كنتيجة حتمية للتفاوت من خلال استعمال السوق العالمية كأداة للإخلال بالتوازن في الدول القومية وبنظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية ، واعتماداً علىٰ الإعلام بوصفه القضية المركزية التي يجب الاهتمام بها لإحداث التغيرات المرغوبة محلياً ودولياً ، واعتماد تجارة السوق والمنافسة في سياق البقاء للأقوىٰ والأصلح ، وتؤدي بالتالي إلىٰ شلّ الدولة الوطنية والقومية ، ومن ثم تفتيت العالم لتمكين شبكات الرأسمالية الجديدة والشركات العملاقة متعددة الجنسيات من خلال الهيمنة والسيطرة والاستخدام الوظيفي لوسائل الاتصال المعاصرة وكسب الثروة ومراكز النفوذ عملاً بمبدأ الربح الوفير وقليل من المأجورين . . .

٢ـ العولمة الثقافية Gultural Globalization :

ومحورها تعميم النموذج الثقافي لمجتمع ما علىٰ المجتمعات الأخرىٰ ، من خلال ما يملك من القيم الثقافية والأنماط السلوكية والمفاهيم الحضارية ، مستخدماً كل الوسائل المتاحة لذلك ، وهذا ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية اليوم .

وعلىٰ حدّ تعبير (كلود جوليان) : إن الصحفيين والكتاب ورؤساء تحرير الصحف الجامعية ليسوا بالطبع أغنياء جداً وبعضهم ضعيف ورخْو أمام الإفساد المالي ، ولم تتردد وكالات الاستخبارات المركزية في استمالتهم عندما تستطيع أن تفعل ذلك. . . ثم قال : ولا تقتصر المسألة علىٰ شراء كتّاب أو جامعيين ، بل ترمي إلىٰ إقامة نظام للقيم ، شكلي ومصطنع ، يحصل بواسطته الجامعيون علىٰ الترقيات ، ويُرشىٰ محرروا المجلات ويُعطىٰ العلماء مساعدات مالية ، وتنشر مؤلفاتهم ، لا لقيمتها الذاتية التي قد تكون عالية أحياناً ، وإنما بسبب ولائها السياسي ، وإن وكالة الاستخبارات المركزية ومؤسسة (فورد) قد أقامتا وموّلتا جهازاً من المفكرين جرىٰ اختيارهم لأسباب تتعلق بمواقفهم الصحيحة من الحرب الباردة!!

٣ـ العولمة التقنية Technological Globalization :

وتعني شمولية النزعة المعرفية بلا وطن ، بحيث تتجاوز مفهوم المكان وتختصر الزمن ، وتخدمها وسائل كثيرة : كشبكات التلفزة الفضائية ، والأنترنيت وما شابه ذلك .

ويظهر ذلك واضحاً علىٰ لسان الرئيس الأمريكي (كلينتون) : الجسر إلىٰ القرن الواحد والعشرين يتطلب توفير الإمكانيات اللازمة لاستخدام كل الأطفال الأمريكيين للكمبيوتر ولمن بلغ الحادية عشرة من عمره فهم التفاعل مع شبكات الأنترنيت .

* * *

لكن لماذا سادت فكرة (أَمْرَكَةِ العالم) اليوم ؟!

منذ سنوات خلت ، ظهرت اليابان بمظهر المنافس القوي للولايات

المتحدة الأمريكية وخاصة في حقل تجارة السيارات ، وصناعة ألكترونيات متقدمة ، كذلك ظهرت الدول الأوروبية الغربية بمظهر المنافس القوي لأمريكا ، وخاصة في حقل تجارة السلع الزراعية والمنتجات الحيوانية و . . .

لكن الظروف المواتية جاءت لصالح أمريكا ، فسقوط الاتحاد السوفيتي ، والتحالف الذي قادته أمريكا لتحرير الكويت وقوة الدولار وانتشاره و . . . .

إضافة إلىٰ اتباع أمريكا أساليب الترغيب والترهيب ، كالحصار الاقتصادي ، والاتهام بمساعدة الإرهاب في العالم وما إلىٰ هنالك من ابتزازات ، وهذا جعل أمريكا اليوم تقود العالم ، وهذا ما عبّر عنه الرئيس الأمريكي الأسبق (روزفلت) بقوله : قَدَرُنَا هو (أَمْرَكَة) العالم ، تكلموا بهدوء ، واحملوا عصا غليظة ، عندئذٍ يمكن أن تتوغّلوا ! !

وقد صدق الكاتب الإنكليزي الشهير (ماكس لونر) عندما قال في كتابه (أمريكا كحضارة) : إن تاريخ أمريكا بأكملها قد طُبع بميل دائمٍ نحو التوسّع ، تعطّش للأرض ، وتعطّش للقوة ، وتعطّش للعظمة ، وتعطّش لكل جديد ، وهي حاجات روت نفسها بنفسها ! !

لذلك ارتكزت أمريكا في سياساتها العولمية علىٰ عدة أمور ، أهمها :

١ـ بناء القوة العسكرية الضاربة ، والمحدّثة بأفضل الوسائل التقنية .

٢ـ تنمية عجلة الاقتصاد ، وتكوين رأس مال إنتاجي في كل قطاعات التجارة .

٣ـ امتلاك أحدث وأضخم الأجهزة الإعلامية ومراكز البحث العلمي لتعميم ثقافتها .

٤ـ انتهاج أيديولوجيات ليبرالية ، وذلك بهدف احتواء الشعوب تحت راياتها .

وهذا ما عبّر عنه (ألبرت بيفريدج) وهو عضو بارز في مجلس الشيوخ ، فقال :

إن الله لم يُعد خلال ألف عام الشعوب التتونية والشعوب الناطقة بالإنكليزية لكي تتأمل نفسها بكسل ودون طائل ، لقد جعل منا أساتذة تنظيم العالم كي نتمكن من نشر النظام حيث تسيطر الفوضىٰ ، وجعلنا جديرين بالحكم لكي نتمكن من إدارة الشعوب البربرية والهرمة ، وبدون هذه القوة ستعمّ العالم ثانية البربرية والظلام ، وقد اختار الله الشعب الأمريكي دون سائر الأجناس كشعب مختار لكي يقود العالم إلىٰ تجديد ذاته ! !

وهكذا استخدمت أمريكا كل الوسائل المتاحة ، سواءً كانت شرعية أو غير شرعية ، لتحقيق مزيدٍ من أطماعها ومآربها ، لذلك خاضت عدة حروب قذرة ضد الآمنين والأبرياء ، كما حدث في كوبا ، وفيتنام ، وما يحدث اليوم في العراق ! !

وطرحت ما تريد في المنظمات العالمية ، كالجات وما إلىٰ هنالك ، ووظّفت رؤوس الأموال ، من خلال انفتاحها علىٰ دول العالم وتراكم الثروات لديها ، ومارست المنافسة القوية مع الدول الاشتراكية ، كل ذلك بهدف واحد هو تحقيق الربح والفائدة . . . وفي مجالات أخرىٰ استطاعت تعميم نموذجها الثقافي علىٰ أفراد وحكومات وشعوب العالم ، ولعبت لعبتها القذرة الممثلة بشراء الأدمغة الناضجة ، وفتحت أبواب الهجرة إليها ضمن مغريات كبيرة ، واستطاعت اختراق العقول والثقافات لتوظفها لمصالحها الخاصة ، والذي خدمها أكثر هو ما تملكه من شبكات

الاتصالات والتلفزة الفضائية ، وبالفعل استطاعت صيد النخبة العالمية من المثقفين والمبدعين وأصحاب الأقلام وما إلىٰ هنالك .

حقاً ، إنه صيد العقول ، وهو رأس مال السياسة النهائية للعولمة الثقافية ، وذلك من خلال مغريات بريق الدولار وسُعار الجنس وما إلىٰ هنالك .

إذن :

يمكن حصر أسرار قوة الأيديولوجية الفردية الأمريكية بما يلي ، وهذا ما ذهب إليه (جورج لودج) في كتابه (إدارة العولمة) :

١ـ الاستخدام الخبيث للتكنولوجيا ، مثل استعمال الأقمار الصناعية في زعزعة أوضاع دول الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية عن طريق إذاعات أوروبة الحرة .

٢ـ مجابهة تكاد تكون مقصودة ضد نموذج التنمية في دول شرق آسيا .

٣ـ تمركز الرأسمال الأجنبي في البلدان المتقدمة والحفاظ علىٰ التكنولوجيات العالية وقدرات البحث والتطوير الحرجة داخل هذه البلدان .

٤ـ القدرة علىٰ التصحيح الذاتي بناءً علىٰ الخبرة الناتجة عن التقدم المطرد لليابان وألمانيا في الاستحواذ علىٰ أسواق عالمية .

٥ـ تصدير التسلية من منظور تجاري أمريكي إلىٰ كل أنحاء العالم ، حيث صناعة التسلية في أمريكا هي الصناعة الثانية بعد الصناعة الخاصة بالفضاء ، ومن خلال تكنولوجيا التسلية يتم التعامل سلباً أو إيجاباً مع ثقافات الغير .

٦ـ الكسب المالي من الحرب ، حيث تشير التقديرات إلىٰ قدرة

الولايات المتحدة علىٰ كسب (١٤) بليون دولار من الحرب مع العراق[1] .

٧ـ استلاب العقول من الدول النامية .

* * *

---

(١) تمويل حرب الخليج الثانية (٩٠ـ١٩٩١ م) بواسطة أجانب ، خاصة السعودية ، كل ذلك جعل أمريكا تحقق ربحاً من هذه الحرب قدره (١٤) بليون دولار ، حيث إن تكلفة الحرب حسب تقديرات البنتاجون تساوي (٣٨) بليون دولار!! .

الفصل الثالث

أهدافها

هناك وجهان مختلفان للعولمة : الوجه الأول هو وجه أبيض ناصع ، يوحي للأفراد والحكومات بأن الخير الكثير ، والنعيم والعز والعيش الرغيد ، وتلبية الأماني والطموحات والأحلام ، وتحقيق الطمأنينة والسعادة والرخاء. . . كل ذلك سينال المواطن والمجموعات نتيجة العولمة .

وهناك الوجه الأسود القاتم : فالشر والمنغِّصات ، وضنك العيش والشقاء والخوف والاضطراب ، والأزمات الاقتصادية والسياسية في كل المجالات. . . سيكون ذلك ملاحقاً الفرد والمجتمعات جرّاء العولمة. .

إذن : المتحمّسون للعولمة والمؤيّدون لها ، يرون أنها تهدف إلىٰ تحقيق ما يلي[1] :

١ـ تقريب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة ورأس المال .

٢ـ التوسع علىٰ مدىٰ العالم في بُنىٰ الإنتاج وإنشاء فرص للنمو الاقتصادي علىٰ المستوىٰ العالمي .

---

(١) للتوسع يراجع كتاب : العولمة ، لمحمد أبو زعرور : ٣٠ـ٣٨ .

٣ـ زيادة حجم التجارة العالمية مما يؤدي إلىٰ الانتعاش الاقتصادي العالمي .

٤ـ زيادة الإنتاج المحلي والعالمي .

٥ـ التسريع في دوران رأس المال حول العالم من خلال الاستخدام الأمثل للعمالة المكثفة عالية المردود وهي التي تدعىٰ في أيامنا هذه (Back office) أي خدمات المكاتب الخلفية ، هذه المكاتب التي بدأت تعمل علىٰ إدخال البرامج والاعتمادات المالية وصيغ المعالجات الضريبية والكثير من الأعمال الخدمية المهنية الحديثة مثل : الحوسبة ، والدعم التقني لبرامج التكنولوجيا المكتبية .

٦ـ حل المشكلات الإنسانية المشتركة التي لا يمكن حلها من منظور السيادة الوطنية المطلقة للدولة التي يقوم عليها النظام الدولي القائم حتىٰ اليوم ، مثل : انتشار أسلحة الدمار الشامل ، والتهديدات النووية ، والبيئة ، وتطور الأوبئة والأمراض المعدية ، وانتقال الأيدي العاملة بكثافة من منطقة إلىٰ منطقة أخرىٰ ، وانتشار الجريمة والمخدرات وغيرها . . .

لكن المعارضين للعولمة وغير المتحمسين لها ، يرون أن أهداف العولمة وآثارها ، هي :

١ـ الهيمنة علىٰ اقتصاديات العالم من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال السعي لسيطرة الاحتكارات والشركات الأمريكية الكبرىٰ علىٰ اقتصاد الدولة .

٢ـ التحكم في مركز القرار السياسي وصناعته في دول العالم لخدمة المصالح الأمريكية ، وما يسمىٰ بالأمن القومي الأمريكي علىٰ حساب مصالح الشعوب وثرواتها الوطنية والقومية .

٣ـ إلغاء النسيج الحضاري والاجتماعي للشعوب .

٤ـ تدمير الهويات القومية والثقافة القومية للشعوب .

٥ـ مضاعفة فرص المجموعات الأقوىٰ التي كانت تسيطر في الأصل علىٰ عناصر القوة الاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية وغيرها .

٦ـ تعميق التناقض بين المجموعات البشرية بقدر قدرة هذه المجتمعات علىٰ بلورة استراتيجيات فعالة وناجعة للصراع علىٰ المصالح .

٧ـ زيادة الدول القوية غنًى بينما تزداد الدول الفقيرة فقراً ، أي أن هناك دولاً قنَّاصة ودولاً مقنوصةً .

٨ـ اختراق القوميات والقيام بتفتيت بعض الدول والكيانات .

٩ـ فرض السيطرة السياسية الاقتصادية والثقافية والعسكرية علىٰ الشعوب بقصد استغلالها ونهب ثرواتها ، وبمعنىٰ أوضح بروز نوع جديد من الاستعمار في القرن الحادي والعشرين أبشع لوناً وأشد خطراً وأبلغ ضرراً مما سبق من أنواع الاستعمار التي عرفها العالم .

١٠ـ القضاء علىٰ الهوية الثقافية والقومية وعلىٰ تراث الأمم والشعوب الفكرية والحضارية .

* * *

الفصل الرابع

انعكاساتها

تضاعفت الفجوة بين أغنىٰ وأفقر سكان العالم علىٰ مدىٰ الثلاثين عاماً السابقة ، كما ازدادت مجاعة العالم الثالث ، والتي حدثت كنتيجة لسببين رئيسين :

الأول : هو انسياب الأموال من العالم الفقير إلىٰ العالم الغني علىٰ مدىٰ الثمانينيات ، وذلك من خلال خدمات القروض .

الثاني : هو الحجب المتزايد في أسواق الأغنياء تجاه منتجات الفقراء ، ذلك بينما يترنّم الأغنياء بشعارات حرية التجارة ، وتقدّر الأمم المتحدة أن (٢٠) من الدول الـ (٢٤) الصناعية المكونة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، وعلىٰ رأسها الولايات المتحدة ، قد زادت حمائياتها عام ١٩٩١ م عنه عشر سنوات سابقة ، وأما عن الدول الأربعة التي لم تزدد حمائياً ـ وهي اليابان وأستراليا ونيوزيلاندا وتركيا ـ فقد كانوا هم الأكثر حمائياً عام ١٩٨٠ م .

ومن الجدير بالإشارة هنا أن أعضاء الجات GATT في نهاية عام ١٩٩٠ م كانوا قد وضعوا (٢٨٤) ترتيباً بغرض عرقلة بيع المنتجات الرخيصة من البلدان النامية[١] .

---

(١) للتوسّع يراجع كتاب : حقيقة الجات ، للمؤلف : ٤٩ـ٦٧ ، ط١/ دار المكتبي ، دمشق .

وكنتيجة لفجوة الثروة والمجاعة كانت الهجرة ، والتي قدّر حجمها عام ١٩٩٣ م بمائة مليون مهاجر ، وهو في ازدياد مستمر ، ولأن تدفق الناس عبر الحدود ليس بنفس حرية تدفق الأموال والسلع نفسها ، فمن الجدير بالذكر هنا أن حجم النقود التي أرسلها المهاجرون إلىٰ بلادهم قد بلغ عام ١٩٨٩ م (٦٦) بليون دولار ، وهو رقم يُعتبر الثاني ـ من حيث القيمة ـ بعد مبيعات النفط الخام . . .

إذن : تولّد العولمة فرص عديدة ، تؤدي إلىٰ انعكاسات كبيرة ، أهمها :

١ ـ الفرص الاقتصادية : أهمها :

أ ـ إن التكتلات الاقتصادية العملاقة تفضِّل التعامل مع كتل اقتصادية كبيرة حيث يكون التعامل أيسر من التعامل مع عدد من الدول ، كما أن هذه التكتلات تفضّل التعامل مع أسواق كبيرة وليس مع الأسواق الصغيرة .

ب ـ إن العولمة تتيح وجود قوىٰ فاعلة عالمية إلىٰ جانب الدول كالشركات العملاقة ، ومن ثم يمكن تجاوز بعض الضغوط الآتية من الدول الكبرىٰ من خلال التعامل مع الشركات العملاقة في تنفيذ بعض المشروعات الكبيرة ، كمدِّ خطوط السكك الحديدية ، أو مدّ خطوط المياه والكهرباء والاتصالات ، والاكتشافات البترولية والتعدينية ، وتطوير بعض الصناعات الهامة ، والحصول علىٰ التكنولوجيا المتطورة وغيرها .

جـ ـ أحد الأسس التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي في ظل العولمة هو التنافس ، وتتيح المنافسة فرصاً للدول التي تدخل في معاملات

اقتصادية خارجية ، بشرط توفير العناصر اللازمة للحصول علىٰ أفضل ما يمكن الحصول عليه في هذا الإطار .

د ـ يعتمد النشاط الاقتصادي في ظل العولمة علىٰ القطاع الخاص ، وهو ما يتيح الفرصة للنشاط الاقتصادي العربي في التحرر من قيود البيروقراطية الحكومية في إدارة النشاط الاقتصادي العربي ، ويخلق مجالات جديدة للتعاون بين القطاع الخاص العربي في كافة الدول العربية التي تقوم علىٰ أسس اقتصادية وتحقق المصالح المتبادلة ، بالإضافة إلىٰ أن هذا الوضع يؤدي إلىٰ خلق أسس موضوعية للعمل العربي المشترك في شبكة من المصالح القوية الممتدة أفقياً ورأسياً في المجتمعات العربية .

هـ ـ في ظل العولمة ظهرت أنشطة اقتصادية جديدة تفرض نوعاً من أنواع العمل العربي المشترك ، كصناعة المعلومات والاتصالات والمشروعات الصغيرة وغيرها ، وهي أنشطة يمكن القيام بها بعيداً عن الخلافات السياسية العربية .

و ـ تفرض العولمة أسلوباً جديداً في وضع السياسات الاقتصادية يقوم علىٰ أساس أخذ النتائج المترتبة علىٰ زيادة تأثير الاعتماد المتبادل بين الدول علىٰ هذه السياسات ، وهو ما يفرض علىٰ النظم السياسية أخذ هذه الأمور في الاعتبار عند وضع سياساتها الاقتصادية خاصة ما يتعلق منها بالدول المجاورة ، ومن ثم يفرض هذا الوضع الجديد أسساً عملية وموضوعية للتنسيق الاقتصادي العربي .

٢ـ الفرص في المجال الاجتماعي والثقافي ـ باختصار ـ أهمها :

أ ـ التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتيح الفرصة لبناء مجمع المعلومات العربي الواحد .

ب ـ تفرض العولمة ضرورة تطوير سياسات التعليم ، وبذلك يصبح المواطن العربي متأهلاً للأمور الحديثة .

جـ ـ خلق مجالات عمل جديدة ، خاصة بما يتعلق بأمور البرمجيات و . . .

د ـ تؤدي إلىٰ ضرورة استحداث قوانين اجتماعية جديدة تتعلق بالعمل والعمال .

هـ ـ تؤدي إلىٰ المحافظة أكثر علىٰ قضايا البيئة العربية الواحدة .

و ـ تخلق متطلبات مواجهة الجريمة الدولية ، وبذلك يتم التنسيق العربي المشترك .

ز ـ تؤدي إلىٰ مزيد من الحوارات والتفاعلات بين الحضارات والثقافات .

٣ـ الفرص السياسية :

تفرض العولمة مجموعة من المهام والوظائف الجديدة علىٰ النظم السياسية في جميع الدول العربية والعالمية .

لذلك لا بد من إعادة هيكلة وبناء النظم السياسية لتكون قادرة علىٰ القيام بهذه المهمة والوظائف بكفاءة وفعالية .

كما وتفرض العولمة مسألة تحديث النظم السياسية وإعادة بناء مؤسساتها ، وهذه من الضرورات الموضوعية للحفاظ علىٰ كيان الدول العربية .

كما وتفسح العولمة لمجالات أخرىٰ ، كالجمعيات الأهلية غير الحكومية ، وضرورة الحوار السياسي بين الدول ، حواراً هادئاً بعيداً عن الانفعال[١] . . .

---

(١) للتوسّع يراجع : قضايا استراتيجية ـ مرجع سابق .

لكن الذي يهمنا في ذلك هو انعكاساتها علىٰ دول العالم الثالث :

ويمكن القول ـ وباختصار ـ إن العولمة لها تغييرات في الحياة المادية ، وفي الهياكل المالية ، وفي مستوىٰ المدركات والمعتقدات والأفكار والتذوق وما إلىٰ هنالك .

وقد ولّدت عملية العولمة أعباء تفوق ما كان متوقعاً ، من مخاطر مأساوية :

فعلىٰ المستوىٰ الاقتصادي : أدت إلىٰ إضعاف دور الدولة ، والتي كان لها دور كبير في فرض النظام ومنح الثقة للبنوك والأسواق المالية .

وعلىٰ المستوىٰ السياسي : تحولت السلطة من الدولة ـ نتيجة العولمة ـ إلىٰ الشركات المتعددة الجنسيات ، وبالتالي فقدت الدولة مصداقيتها تجاه شعوبها ، مما خلق جواً من البيروقراطية الدولية فكانت النتيجة السلبية اندلاع حالات عدم الاستقرار السياسي ، وكذلك علىٰ المستوىٰ البيئي ، حيث إن الشركات متعددة الجنسيات مستعدة لتدمير وتلويث البيئة ، والمهم أن تربح فقط .

إذن : كان للعولمة انعكاسات خطيرة علىٰ العالم الثالث ، حيث تخلّت الدول عن وظائفها السياسية : كتراجع الحكومات عن دورها في وضع القرار السياسي ، وتراجعها في مواجهة منظمات المجتمع المدني ، وانهيار مبدأ السلامة الإقليمية والسيادة المطلقة واحترام الحدود ، وانتهاء احتكار الدولة لسلطة الاستخدام الشرعي للقوة في مواجهة مواطنيها .

وكذلك فقد تخلّت الدولة عن وظائفها الدفاعية ، وذلك من خلال تأمين المجتمع من الغزو الخارجي والعنف الداخلي ، من خلال ما تفرضه عملية العولمة من ضرورة خفض الإنفاق العسكري .

وهكذا في المجالات الثقافية ، فلم يعد ـ نتيجة للعولمة ـ للدولة دور

في الحفاظ علىٰ قيم المجتمع وأعرافه وتقاليده ، إنما نتيجة الاتصالات الدولية ، وما إلىٰ هنالك اختلط الحابل بالنابل!

وهكذا في المجالات الأخرىٰ : حيث الاتجاه نحو بيع القطاع العام ، والخصخصة ، ونحو ذلك .

أجل!

إن العولمة تعني الهجمة الأخيرة للرأسمالية ، وذلك بهدف تنميط العالم!!

أجل! كانت النتائج علىٰ بلدان العالم الثالث شيء يصيب الإنسان بالهلع :

- تضاعفت الديون الخارجية من ٣٧ مليار دولار عام ١٩٦٥ م إلىٰ ٢٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٥ م!

- مئات الملايين من البشر تموت من الجوع والحروب كل عام!

- حوالي ٢٠٠٠ مليون نسمة (نصف البشرية تقريباً) تعيش في براكات الموت ، في ظروف معيشية لا تليق بأدنىٰ أنواع الحيوانات!

- تصاعد معدلات التضخم مع انخفاض الدخول إلىٰ أدنىٰ المستويات باستمرار إلىٰ درجة تحرم القسم الأكبر من الشعوب من المواد الأساسية للحياة بما فيها الطبقة الوسطىٰ بأجمعها .

- تفشي حالة التشرد هرباً من الجوع والحروب والإرهاب السياسي ليصيب ما يزيد علىٰ ٣٥٠ مليون نسمة .

أما النتائج الأكثر خطراً وأشد ضراوة ، فهي ما لا يمكن تقديرها بالأرقام ، وهي التي قطعت علىٰ الشعوب أي أمل في التفتيش عن طريق العودة وعلىٰ رأسها :

ـ ضياع استقلالها السياسي إلىٰ الأبد .

ـ تبديد ثروات تلك البلدان الطبيعية ، وحضاراتها الزاهرة ، ونقلها إلىٰ متاحف الغرب .

ـ احتقار الإنسان وازدرائه ، وسلبه لموارد رزقه ، وتقليص دوره في الحياة .

ـ كيف يمكننا أن نقدِّر بالأرقام أخطار التبعية للخارج ، بما يزيد علىٰ ٩٠٪ من حاجات الشعوب في حالة حصول ما يمنع من إيصال هذه الحاجات ، وعلىٰ رأسها المواد الغذائية الرئيسية ، كالنزاعات الدولية والإقليمية ، أو الكوارث الطبيعية ، وفرض العقوبات بحرمان الشعوب من الغذاء والدواء ؟

كيف يمكننا تقدير هذا الخطر في حالة نضوب موارد هذه البلدان من القطع الأجنبي وقطع المساعدات عنها ، كما يحصل غالباً ؟

ثم ماذا كانت نتائج العولمة علىٰ شعوب العالم وخاصة الدول الفقيرة ؟

ـ في المكسيك : يخيّم الفقر المدقع والجوع علىٰ ما يزيد علىٰ ٥٠٪ من الشعب!

ـ وفي الهند : تجاوزت ديونها (٩٥) مليار دولار عام ١٩٩٥ م!

ـ وفي الأرجنتين : قدِّر عدد الذين تعدَّوا عتبة الفقر بـ (٣٠) مليون نسمة في عام ١٩٩٥ م .

وفي بلدان الشرق الأدنىٰ والمغرب : تحوي (٢٦٠) مليون نسمة ، منهم (٩) مليون يتسكعون في الطرقات بلا عمل ، و (١٢) مليون منهم يعيشون بأقل من خمس فرنكات فرنسية في اليوم!

ـ في السنوات العشرين الماضية ، ارتفع الإنتاج العالمي من

(١٤٠٠٠) مليار دولار إلىٰ (٢٣٠٠٠) مليار دولار ، وارتفع عدد الفقراء في أثناء ذلك إلىٰ أكثر من ٢٠٪!

وهبطت حصة خُمس البشر الأكثر فقراً من الدخل العالمي فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٩٠ م من أربعة إلىٰ واحد في المائة!

في مقابل ذلك يملك اليوم (٣٥٨) ملياردير أكثر مما يكسبه نصف البشرية!

وهناك (٣٥) ألف طفل يموتون يومياً في جميع أنحاء المعمورة ، لا بسبب الأعاصير والفيضانات و . . . . إنما يعود ذلك إلىٰ أمراض الحضارة المعاصرة ، أي إلىٰ العولمة . . . أو الأمركة!

وهكذا يموت من الأطفال خلال يومين أكثر ممن سقطوا من الأمريكيين خلال حرب الفيتنام كلها!!

لذلك نستطيع القول : لقد تخلّصنا من الاحتلال العسكري ، لكننا وقعنا فيما هو أشرس ، لقد خضعنا ـ غالبيتنا ـ للاستعمار المكشوف والمختبىء وراء الضغوط الاقتصادية والتكنولوجية العلمية ، وصرعة العولمة وما إلىٰ هنالك .

أجل! فالعالم الثالث يمثل نسبة (٨٢,٦٪) من سكان العالم ، ومعدل دخل الفرد فيه (٥٨٠) دولار في السنة ، بينما تمثّل الدول الصناعية نسبة (١٧,٢٪) من العالم ، ومتوسط دخل الفرد فيها سنوياً ـ في عام ١٩٧٥ م ـ (٥٥٢٠) دولار ، وهناك (٤٦٠) مليون نسمة من سكان العالم الثالث يعانون من أمراض سوء التغذية ، و (٧١٠) مليون نسمة لا يجدون مياه الشرب! وهناك ثلث سكان العالم الثالث يتعرّضون للموت بسبب سوء التغذية ، وفي عام ١٩٧٩ م مات حوالي (١٢) مليون طفل تقلّ أعمارهم عن خمس سنوات!!

* * *

الفصل الخامس

مخاطرها وتحدياتها

تحمل العولمة في طيّاتها عدة أمور مزعجة ، خاصةً فيما يتعلق بالمجتمعات العربية ، وخاصةً مسألة التدخل الأجنبي ، وبالتحديد التدخل الأمريكي في أمور العرب .

وبالفعل ظهر ذلك في عدة مجالات ، لعلّ أهمها ما أطلقت عليه أمريكا ـ وتحت شعار العولمة ـ وهو في الحقيقة ليس إلا (العولمة الأمريكية) ، أطلقت عليه مسألة الاضطهاد الديني في العالم ، ونظراً لعدم وجود منافس لأمريكا في العالم فقد نصّبت نفسها كمراقب عام للاضطهاد الديني .

والسبب في ذلك عائد إلىٰ ما تملكه أمريكا من تفوّق عسكري ، وشركات عملاقة ومؤسسات دولية ، وتطور تكنولوجي ، واقتصاد قوي ، ومن المنظمات التي ظاهرها أنها دولية وواقعها يسير حسب ما تريد أمريكا بالذات .

وتُثبت الوقائع أن أمريكا تركب موجة الديمقراطية في العالم ، وتنادي بالمساواة بعيداً عن الدين أو الجنس .

لكن الذي يشفي الصدر أن هناك في المجتمع العربي والمسلم فئة واعية لما يدور حولها ، وقد استطاعت هذه النخبة الواعية أن تبيِّن الفرق

بين الاضطهاد والفساد ، وبين التفريق علىٰ أساس دين أو جنس .

إذن :

للعولمة أخطار كثيرة علىٰ الإنسان ، أهمها : خطر الإملاء والإذعان ، بحيث يصبح الإنسان ـ ومهما كان شأنه ـ أنموذجاً يُقذف به إلىٰ هنا أو هناك!

وبالتالي فَقَدَ سلطان الإرادة وحرية التعاقد موقعه ليبرز علىٰ الساحة العامة سلطان الإذعان والإملاء .

وهناك خطر من نوع آخر ينشأ تحت ظلال العولمة الأمريكية الناتجة حقيقةً عن الشركات العابرة للقارات والتي لا تتقيّد بحدود جغرافية ولا سياسية ولا ثقافية ، ويطلق علىٰ هذا النوع من الأخطار (العقد الطليق) ، بحيث لا تخضع هذه الشركات العملاقة إلىٰ أي قانون في عقودها ، لأنها لا تتقيد بأي قاعدة وطنية ما!!

وهناك خطر ثالث للعولمة وهو الفساد والإفساد ، وذلك لأن الشركات المتحكمة بالعالم اليوم ، تسعىٰ قاطعة الحدود ما بين الدول ، وهي تبحث عن العملاء ، ثم تزيد الطين بلّة بأن ترمي مخلفاتها من النفايات النووية والكيماوية ، لتهلك الحرث والنسل ، وتلوّث البيئة وما إلىٰ هنالك .

وكل ذلك يؤدي إلىٰ الرشاوىٰ والفساد المالي وارتفاع معدلات الجريمة و . . . !

والخطر الرابع يكمن في انكماش المؤسسات والشركات ، وذلك بعد دخول الحاسوب والإنسان الآلي و . . . ، وكانت النتيجة تغيير طبيعة العمل ، فزادت البطالة ، وراحت الشركات الكبيرة تبتلع الشركات الصغيرة ، وأصبحت فئة قليلة من المجتمع الإنساني تملك أكبر ثروة . . .

ولا ضير إن مات الفقير من الجوع ونحو ذلك . . .

وتؤكد الإحصائيات أنه ما بين عام ٩١ و ١٩٩٤ م فَقَدَ أكثر من مليون موظف وظائفهم في قطاع الصناعة في ألمانيا الغربية وحدها .

والخطر الخامس ضمور التعليم وضياع التنوع المعرفي والخصوصية .

والخطر السادس : زيادة الكراهية الناشئة عن الأقلمة والتعصب بين الناس .

أجل!

إنه شبح العولمة الذي يحمل في طياته المخاطر تلو المخاطر ، فالبيئة أصبحت إحدىٰ ضحايا العولمة ، ويتمثّل ذلك بإزالة الغابات الطبيعية والأعشاب ، مما أدىٰ إلىٰ تغيير الطقس العالمي ، فارتفعت درجات الحرارة وزاد البرد والأعاصير والجليد ، وقد ازداد الجفاف وشح الأمطار والفيضانات ، حتىٰ الإنسان لحقه آثار ذلك ، فانتشرت الأمراض المستعصية كسرطان الجلد وأمراض العين ونحو ذلك .

وكذلك الأمراض المعدية ، والتي كانت إحدىٰ مخاطر العولمة ، خاصة بعد تطور وسائل النقل ، وظهور المعركة مع أمراض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) . . . ويدخل في باب الحديث عن مخاطر العولمة فكرة الأحياء المهددة بالانقراض ، كالوطواط والدب البني والدولفين والغزلان والبوم ونحو ذلك .

وهناك مسألة التسلّح المخيف ، وخاصة انتشار الأسلحة الكيماوية والنووية ، وهكذا في قضية الجريمة العالمية ، والشيء الرائع في هذه القضية أن الجريمة في أمريكا أصبحت كالوباء العام ، مثال ذلك : ما تنفقه ولاية كاليفورنيا علىٰ السجون يزيد علىٰ ما تخصصه لميزانية التعليم!!

ولعل هناك عدة عوامل أدت إلىٰ زيادة الجريمة ، خاصة تفكك الاتحاد السوفيتي و . . . . . يُضاف إلىٰ ذلك الاتجار بالإنسان وأعضائه ، وتجارة الأطفال .

* * *

ويصف الدكتور محمد سعد أبو عامود المخاطر الناجمة عن العولمة بشكل آخر[١] :

١ـ المخاطر السياسية :

وهي من أكثر المخاطر تهديداً للدول العربية ، وأهمها :

أ ـ بروز ما يُطلق عليه بالحق في التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول .

ب ـ الاتجاه إلىٰ إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية في بعض المناطق الحساسة من العالم .

جـ ـ التسوية السليمة للصراعات الساخنة في ظل توازن القوىٰ القائم .

د ـ المخاطر الناتجة عن احتكار الولايات المتحدة لموقع القوة العظمىٰ .

وهذا يعني الاستمرار في استنزاف موارد هذه المنطقة في إطار السياسة الأمريكية .

٢ـ المخاطر الاقتصادية :

وأهمها :

أ ـ المخاطر الناتجة عن اتفاقية التجارة العالمية .

---

(١) للتوسّع : يراجع قضايا استراتيجية ـ مصدر سابق ـ الصفحات : ١٥٧ـ١٦٥ .

ب ـ المخاطر الناتجة عن التكتلات الاقتصادية الكبرىٰ في ظل استمرار التفكك العربي .

جـ ـ المخاطر الناتجة عن الشركات العالمية العملاقة .

د ـ المخاطر الناتجة عن ازدياد حجم المعاملات في أسواق المال وفي النقد .

هـ ـ المخاطر الناتجة عن تراجع الأهمية النسبية للمواد الأولية في مجال النشاط الاقتصادي المعاصر .

و ـ المخاطر الناتجة عن البطالة .

ز ـ التقسيم الناتج عن التطور التكنولوجي الهائل علىٰ مستوىٰ العالم .

ح ـ التقسيم الجديد للعمل علىٰ المستوىٰ الدولي .

٣ـ المخاطر الأمنية الناتجة عن العولمة :

وتعتبر من أكثر المخاطر تهديداً للدول العربية ، وأهمها :

أ ـ المخاطر الأمنية الناتجة عن إمكانية التدخل الخارجي خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان .

ب ـ المخاطر الأمنية الناتجة عن بعض الاتفاقات الدولية الخاصة بحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل .

جـ ـ المخاطر الأمنية الناتجة عن قضايا المياه .

د ـ المخاطر الأمنية الناتجة عن تقلّص العمق الاستراتيجي العربي .

هـ ـ المخاطر الناتجة عن دخول أطراف غير عربية في سياق التفاعلات في المنطقة .

٤ـ المخاطر الاجتماعية والثقافية :

أهمها :

أ ـ اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في الدول العربية ، مما يؤدي إلىٰ عدم الاستقرار .

ب ـ إضعاف التماسك الاجتماعي الداخلي في العديد من البلدان العربية .

جـ ـ قضايا البيئة .

د ـ ازدياد كثافة العمالة الوافدة غير العربية في العديد من البلدان العربية .

هـ ـ المخاطر الاجتماعية الناجمة عن الجريمة الدولية ، كتجارة المخدرات .

و ـ مجموعة المخاطر الثقافية ، كانتشار أنماط الاستهلاك الأمريكي ، بل وثقافة الاستهلاك .

. . . . والحل ! !

العمل المشترك الجماعي للتعامل مع العولمة بمخاطرها وفرصها ، خاصة أن العالم اليوم يشهد تكتلات عملاقة ، فلماذا لا يكون لنا سوق عربية إسلامية مشتركة ؟ !

* * *





الباب الثاني

ظاهرة العولمة الاقتصادية

الفصل الأول : مضامينها .

الفصل الثاني : حقيقة (الأمركة) ! ! AMERICANISTION

الفصل الثالث : العولمة الاقتصادية وما يتعلق بها :

أ ـ التنمية البشرية . ب ـ التمركز الإقليمي .

الفصل الرابع : تكاملٌ بين الدول . . . أم تباعد ؟ !

الفصل الخامس : إنها المصيدة الجهنميّة حقاً ! !





الفصل الأول

مضامينها

يتّسم الاقتصاد العالمي اليوم ببعض الخصائص ، أهمها :

١ـ النمو السريع للتجارة العالمية : بحيث أصبحت حركة رأس المال الدولي أهم محركات الاقتصاد العالمي .

٢ـ تزايد سيطرة الشركات متعددة الجنسيات علىٰ حركة التجارة والاستثمار والإنتاج علىٰ الصعيد العالمي ، وبالتالي فهي أقوىٰ قوة تقف وراء التحولات الراهنة في النشاط الاقتصادي العالمي ، وأشارت الإحصائيات إلىٰ أن (٣٥٠) شركة عملاقة قد استأثرت بنحو (٤٠٪) من التجارة العالمية في منتصف السبعينات ، وهذا يدلّ علىٰ تنامي الاندماج الدولي لأسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والذي يمثّل جوهر العولمة الاقتصادية .

٣ـ تعاظم دور المؤسسات العالمية المتعددة الأطراف في تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية : كمنظمة التجارة العالمية ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي . وبالتالي فليس الخلاف علىٰ مظاهر العولمة الاقتصادية ودوافعها ، إنما الخلاف حول انعكاساتها علىٰ البشرية عموماً !

فهناك من يرىٰ أن العولمة الاقتصادية ستتيح للدول النامية فرصاً جيدة

ستؤدي إلىٰ الاندماج في الاقتصاد العالمي ، مثل : زيادة الطلب علىٰ بعض المنتجات الأولية والزراعية التي تنتجها تلك الدول ، والاستفادة من التوسع في السياحة ، وزيادة فرص التصنيع فيها ، وتوسّع أسواق التصدير عموماً و . . .

لكن الوقائع تثبت عكس ذلك كله!!

فالدول النامية تعاني من تدهور اقتصادي ، وهي ليست دولاً فاعلة ، إنما هي دول مهمّشة تزداد خسائرها يوماً بعد يوم ، ويبدو ذلك واضحاً فيما يلي :

أ ـ اتجاه رأس المال والتكنولوجيا والعمالة الماهرة إلىٰ التركّز في الأقاليم الأكثر تقدماً ، أي في الدول المتقدمة بينما الدول النامية تعاني الأمرّين!!

ب ـ إن تحرير التجارة المصاحب للعولمة ، يعرِّض الصناعات في الدول النامية الفقيرة لمنافسة شديدة من جانب السلع المستوردة ، مما يؤدي إلىٰ تدمير القطاع الصناعي الناشىء في هذه الدول ، وتزيد نسبة البطالة وتتدهور مستويات المعيشة .

جـ ـ هذه العولمة أدت إلىٰ جعل الدول النامية أكثر اعتماداً علىٰ الواردات الغذائية ، وقد بيّنت الإحصائيات أن من بين (١٣٢) بلداً نامياً ما لا يقل عن (١٠٤) بلدان تعتبر مستورداً صافياً للغذاء .

وهكذا ، فعولمة الأسواق أدت إلىٰ زيادة سيطرة الشركات متعددة الجنسيات علىٰ إنتاج الكثير من محاصيل التصدير في الدول النامية :

هناك ٦ شركات تسيطر علىٰ ٨٥٪ من تجارة الحبوب .

وهناك ٨ شركات تسيطر علىٰ ٦٠٪ من تجارة البن .

وهناك ٧ شركات تسيطر علىٰ ٩٠٪ من تجارة الشاي .

وهناك ٣ شركات تسيطر علىٰ ٨٣٪ من تجارة الكاكاو .

وهناك ٣ شركات تسيطر علىٰ ٨٠٪ من تجارة الموز .

وهذا مؤشر ينذر بالخطر ، فالاتجاهات الراهنة للأسواق العالمية من شأنها أن تهدد الأمن الغذائي في الدول الفقيرة تهديداً خطيراً ! !

د ـ تؤدي العولمة إلىٰ تغيير في أنماط الاستهلاك ، بحيث تصبح السيارات الفخمة والمشروبات الخفيفة والوجبات السريعة جزءاً من الحياة اليومية ، وهذا يؤدي إلىٰ الحرمان وزيادة الفقر المطلق ، بحيث تقضي علىٰ بعض السلع التي يعيش عليها الفقراء نظراً لتحول الطلب عليها إلىٰ السلع المستوردة[١] .

إذن :

إن تداخل العوامل الأربعة التالية : تدفق الاستثمارات الخارجية وتشابكها ، والابتكارات التكنولوجية ، والحدّ من التقنيات ، وتوحيد الطلب أدىّ إلىٰ انطلاق مسلسل العولمة .

وبالتالي أصبح الشكل المادي للإنتاج خاضعاً لمنطق مجرد لمبادلات الأموال والتواصل .

وهكذا غدت العولمة أمراً يصبّ في ثلاثة اتجاهات :

أ ـ تحول الاقتصادات الحديثة إلىٰ منظومات مندمجة تلتقي داخلها حركية توسيع مبادلات السلع والتكنولوجيات والخدمات ورؤوس الأموال وأدوات التواصل عبر شبكات مرتبطة بعضها ببعض .

ب ـ اندثار الخصوصيات الثقافية وأنماط الاستهلاك الخصوصية ،

---

(١) للتوسّع يراجع كتاب ندوة العولمة ، إصدار جمعية الدعوة الإسلامية العالمية : ٧٥ـ٨٤ .

بسبب تجانس الطلب وخضوع المنتوجات إلىٰ تنميطات موحدة ذات بعد كوني .

جـ ـ تحول الأنشطة الاقتصادية الموجودة داخل مختلف الأقطار بكل أشكالها إلىٰ نماذج للإنتاج والتبادل متآزرة عبر مختلف قنوات الاتصال .

❊ ❊ ❊

إذن : يخضع العالم اليوم للإكراه الاقتصادي ، وذلك من خلال عولمة السواق العالمية ، أما المكان فهي ساحة نزال مالكي رؤوس الأموال ، وتدور معركة أخرىٰ حول نظام النقد الأوروبي ، ويدور جدل كبير حول سلطة الشركات متعددة الجنسيات ، ثم لماذا الانحدار الخلقي والبيئي الذي يعاني منه العالم ؟!

ثم ماذا تعني الكلمات المطروحة في الأسواق الاقتصادية ، كالخصخصة ، وإعادة الهيكلة و . . . ثم ماذا تعني أن التجارة الحرة تنفع الجميع (قانون ريكاردو لمزايا التكلفة المقارنة) ، ثم ما هي الدروس المستفادة من حركة الرأسمال الحر ؟ ثم ماذا عن الحوار بين الليبرالية الجديدة والكينزية ؟ و . . .

❊ ❊ ❊

الفصل الثاني

حقيقة الأَمْرَكَةْ!!

أثناء المدّ الصناعي في الدول الرأسمالية ، بدأ ظهور ما يسمىٰ بالموارد المعلوماتية ، لذلك بدأ الاهتمام بالعلم الجديد وهو علم اقتصاد المعلومات ، وكانت أدوات هذا العلم هي : شبكات المعلومات ، والاتصالات اللاسلكية .

وحتىٰ مفهوم رأس المال فقد قسّم في هذه الأيام إلىٰ : رأس مال معلوماتي ، ورأس مال غير معلوماتي .

وبالتالي كان لتطور تكنولوجيا المعلومات آثار اقتصادية كبيرة ، فعلىٰ الإنتاج مثلاً أثَّر هذا التطور تأثيراً كبيراً من خلال الصناعات التحويلية ، وذلك بالربط بين المعلومات داخل الشركات الصناعية ، وعلىٰ التكامل الإقليمي أثر ذلك في النمو الاقتصادي الإقليمي من خلال اعتبار شبكات المعلومات الخاصة جزءاً أساسياً من مخزون رأس المال المعلوماتي وبالتالي رأس المال الإقليمي ، وهكذا كان الأثر في تحقيق تكامل عالمي لأسواق رأس المال ، وكان الأثر علىٰ الشركات الخاصة والمتعددة الجنسيات .

وهكذا ، فأهم النتائج التي أفرزتها ثورة المعلومات والاتصالات هي السرعة الفائقة ، حيث أنها العامل الرئيسي لنجاح أي قرار في تحقيق أهدافه .

ويجدر بالإشارة أن العالم الآن يعيش مرحلة جديدة من التطور التكنولوجي ، بحيث امتزجت فيه خلاصات ثلاث ثورات :

أ ـ ثورة المعلومات ، أو ذلك الانفجار المعرفي الضخم .

ب ـ ثورة وسائل الاتصال المتمثلة في تكنولوجيا الاتصال الحديثة ، كالأقمار الصناعية .

جـ ـ ثورة الحاسبات الألكترونية ، والتي توغلت في كل نواحي الحياة.

ولعل شبكة أنترنيت الأمريكية الشهيرة تمثل جوهر ذلك الامتزاج ، حيث يتم تخزين معلومات واردة من (٢١) ألف شبكة معلومات بشكل منظم منسق ، يسهل عملية استرجاعها بواسطة أي مستخدم ، وذلك من خلال الحاسبات الألكترونية ، ثم تقوم بعد ذلك بواسطة تقنيات الاتصال المتطورة التي توظف التليفون والأقمار الصناعية في توصيلها إلىٰ (٣٣) مليون مشترك في جميع أنحاء العالم .

ويمكن تحليل أهم ما أحدثته تكنولوجيا الاتصالات بما يلي :

ظهور مجتمعات المعلومات ، وزيادة أهمية تكنولوجيا الاتصال ، والاهتمام الكبير بالأخبار واعتبارها أهم وسائل الاتصال ، مثال ذلك : في عام ١٩٩٢ م بدأ اتحاد البث الأوروبي الذي يضمّ (٣٢) دولة أوروبية محطة جديدة لمواجهة الـ CNN هي شبكة EURONEWS بست لغات ، وتشارك فيها (١١) قناة دولية من عدة دول أوروبية ، ومركزها الرئيسي مدينة ليون الفرنسية ، تصل ميزانيتها المبدئية إلىٰ (٤٠) مليون دولار تشكل الإعلانات ٢٥٪ منها .

وهكذا فشبكات الطرق السريعة للإعلام (الإنترنيت) أحدث ضجّة إعلانية كبيرة ، لكن في الحقيقة تصل أرقام أرباحه إلىٰ مليارات الدولارات!!

ولكن المشكلة الرئيسية في ذلك : أنه في الأصل كانت الأنترنيت شبكة تعاونية تمّ إنشاؤها في أعوام الستينات ، وذلك من أجل حماية مركز المعلوماتية من هجوم نووي محتمل ، عن طريق تباعد الأنظمة ولا مركزية المعلومات .

وفي عام ١٩٨٩ م أنشأ مركز الدراسات والبحوث النووية شبكة World Wide Web شبكة العالم الشاملة التي تتيح لباحثي العالم أجمع ـ وخاصة في الشمال ـ أن يتواصلوا فيما بينهم ، وبدأ هذا النسيج العالمي يعمّ مع الاتصال عبر الشبكة الهاتفية ، ومع تكاثر المواقع وتنوع الخدمات أصبحت أدوات النقل ضرورية للتوجه ضمن هذه الشبكة النامية وبأسلوب فوضوي .

وكان هناك اقتصاد حقيقي للشبكة علىٰ استعداد ليتولىٰ الدعم المالي العام (وزارة الدفاع في الولايات المتحدة ، ووزارة البحث والصناعة في فرنسا من أجل وضع النظام في موضعه) ، وهكذا أصبحت الأنترنيت رهاناً وطنياً بالنسبة للحكومة الأمريكية ، وتركت سلبية الحكومات الأوروبية التجارة الألكترونية العالمية تحت رحمة التفوق الأمريكي ، وهكذا أصبحت كبار شركات المعلوماتية وأجهزة الحاسوب وبرامجه أمريكية ، كما أن السيطرة علىٰ وظائف توصيل الشبكة (نقل وبحث وتخزين في الذاكرة ، وتنظيم الفواتير ، وتأمين وتسديد) هي أيضاً في أيدي الشركات الأمريكية ! !

أجل ، لقد حدثت تغيرات مذهلة حقاً ، فخلال العقدين الأخيرين ، زادت الشبكة الإجمالية للكمبيوترات وأجهزة الهاتف والتلفزيون قدرة حمل المعلومات مليون ضعف ، وأصبح أكثر من (٥٠) مليون شخص يضافون إلىٰ شبكة الاتصال كل سنة !

والكمبيوتر الشخصي المحمول في أيامنا هذه ، والذي لا يتعدىٰ ثمنه (٢٠٠٠) دولار أقوىٰ بأضعاف كثيرة من الكمبيوتر المركزي الضخم الذي بلغت كلفته (١٠) ملايين دولار في أوائل السبعينات!

ومنذ ثلاثة عقود ، لم يكن هناك أكثر من (٥٠) ألف كمبيوتر في العالم أجمع ، أما الآن فقد ارتفع عددها بسرعة هائلة إلىٰ أكثر من (٢٠٠) مليون!

وتحتوي السيارة النموذجية اليوم علىٰ قوة معالجة تعمل علىٰ الكمبيوتر أكبر من تلك التي احتوت عليها أول آلية حطّت علىٰ سطح القمر في عام ١٩٦٩ م!

وفي العالم ١٩٦٠ م كان الكابل الهاتفي يستطيع أن يحمل فقط (١٣٨) محادثة في آن واحد ، أما اليوم ، فيستطيع الكابل النسيجي الضوئي أن يحمل مليوناً ونصف مليون محادثة في آن واحد!

لكن نعود إلىٰ التأكيد علىٰ الهيمنة الأمريكية علىٰ وسائل الاتصال ، وبالتالي فأساس القدرة الأمريكية ، يعود في الغالبية العظمىٰ من الحالات ، إلىٰ سيطرتها علىٰ السوق العالمية للاتصالات ، وإن ثمانين بالمائة من الكلمات والصور التي تنتشر في العالم تأتي من الولايات المتحدة!

لذلك عندما انتُقدت أمريكا في مسألة هيمنتها و . . . . تمسّكت بمبدأ التدفّق الحرّ وحق الأسبقية في الاستخدام ، ولاسيما ضد تقنين الأقمار الصناعية الخاصة بمراقبة الأرض عام ١٩٧٤ م ، ورفضت الاقتراح الفرنسي ـ السوفياتي المتضمن طلب موافقة البلدان التي تتم مراقبتها عن بعد ، قبل نشر المعلومات ، ونظراً لما تتمتع به الولايات المتحدة من احتكار شبه كامل لتقنيات الاتصال ، فقد جعلت من نفسها الشاعر

الملحمي للحرية وفرضت موقفها من خلال الممارسة ، ورفعت لواء (حق الأسبقية) ! !

* * *

ومن جهة أخرىٰ ، وضعت الولايات المتحدة الأمريكية خطة تهدف إلىٰ ربط الاقتصاد الأمريكي بطريقة تسمح له بالوصول إلىٰ احتياجاته وخاصة من النفط .

والذي زاد الأمر سوءاً أن أمريكا أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية أكبر منتج للنفط في العالم ، وجاءت مهزلة حرب الخليج ، وانهيار الاتحاد السوفياتي مع تفكك المنظومة الاشتراكية .

وهكذا أصبح موضوع السيطرة علىٰ النفط العالمي أكثر إلحاحاً وضرورة ، بعد ما أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمىٰ الوحيدة في العالم ، خاصة وأنها استوردت عام ١٩٨٩ م ما يعادل ٤٥٪ من نفطها من الخارج ، فيما أشارت الدراسات آنذاك إلىٰ أنها قد تضطر إلىٰ استيراد ما نسبته ٦٥٪ من نفطها بحلول نهاية التسعينات!

لذلك أصبح الحصول علىٰ الكميات المطلوبة من النفط جزءاً من متطلبات الأمن القومي الأمريكي ، لذلك قال الرئيس الأسبق كارتر : إن الولايات المتحدة تعتبر النفط وسهولة الوصول إليه ، خصوصاً نفط الخليج الفارسي مادة من مواد الأمن القومي ، ومن أجله فإن الولايات المتحدة مستعدة لاستكمال الوسائل والسبل لحمايته بما في ذلك اللجوء إلىٰ استعمال القوة ! !

وليس خافياً علىٰ أحد أن حرب الخليج الثانية هيأت فرصة سانحة وفّرت للولايات المتحدة السيطرة علىٰ النفط ، كما أن تلك الحرب هي

فرصة لاستنزاف أموال الدول النفطية التي ادخرت دولاراتها البترولية لأجيالها القادمة .

وهكذا ، تحت غطاء من الأمم المتحدة ، اندفعت الولايات المتحدة في حرب ضد إحدىٰ دول العالم الثالث يقطنها (١٧) مليون نسمة ، وقامت أدوات إعلامها بتصويرها وكأنها قوة خارقة من الأساطير ، وتمّ الانتصار علىٰ دولة صغيرة من العالم الثالث وكأنه معجزة القرن العشرين ! !

وبالفعل خسرت الكويت ، ودُمّر العراق ، وخسرت أطراف عربية وإسلامية الشيء الكثير الكثير ، وكان الرابح الوحيد هو الولايات المتحدة الأمريكية ! !

لكن ما هو الخلاص من ذلك كله ؟

يقول (ريكاردو بتريلا) : إن جداول القانون الجديد لا تنحصر في تكريس تحالف السوق والتكنولوجيا مع مجموع البشرية فحسب ، بل أيضاً في إشاعة رسالة أن السوق هو (الملهم) الوحيد للإنسان وللمجتمع ، ومكمن الخلاص للأفراد والجماعات ، مادامت هذه الجداول مبنية علىٰ (الوصايا الست) المحققة لخلاص الإنسانية الممهدة لانعتاقها .

ـ **الوصية الأولىٰ** : وتحيل إلىٰ (عولمة المال ورأس المال والأسواق والشركات واستراتيجيتها) وهذه في الواقع ليست نصيحة ، إنما هي إجبارية الاعتراف بالواقع !

ـ **الثانية** : تستنبط محتواها من واقع (الثورات العلمية والتكنولوجية) .

ـ **الثالثة** : أن كل فرد ، وكل تجمع بشري ، وكل مجموعة ترابية

يجب أن تكون الممتازة والأكثر قوة والرابحة ، إذا لم تكن تنافسياً ، فإن ذلك سيعود لغيرك ، وتكون الخاسر .

ـ **الرابعة** : وتنبني كوسيلة ، علىٰ ضرورة تحرير الأسواق الوطنية وفتحها لبلوغ فضاء عالمي واحد ، حيث التنقل الحر للسلع والخدمات والرساميل والأفراد .

وهذه الوصية لا تكرس للطابع العالمي الذي بدأ يغزو الفضاءات الوطنية ويستبيح حرمتها فحسب ، بل توضّح أن منظومات السياسات الاقتصادية المبنية علىٰ منطق الأسواق الوطنية قد تجوزت في ظل الحاكمية العالمية .

ـ **الخامسة** : وتعني أن لا دور للدولة والمواطنة والمؤسسات الديمقراطية إلا ما يخدم هوس التنافسية وقانون السوق والمبادرة الفردية .

ـ **السادسة** : تكمن في نهج سياسات الخوصصة لكل قطاعات الاقتصاد والمال والمجتمع مادامت سياسات الملكية العمومية لا تعبر عن ظاهرة طبيعية بقدر ما تكرس ممارسات البيروقراطية والصدقة والارتشاء .

هذا رأي الفكر الاستراتيجي الليبرالي الجديد ، فهل تحقق ذلك علىٰ أرض الواقع ؟ وماذا استفادت الشعوب الأخرىٰ من ظاهرة العولمة الاقتصادية ؟! وما هي العلاقة بين ذلك كله وبين الإنترنيت ؟!

هناك أربعة معطيات أساسية تجعل من شبكة الإنترنيت ممهدة لظاهرة العولمة المتشكلة ، فاعلة فيها ، مؤثرة في توجهاتها :

ـ **المعطىٰ الأول** : يتمثل بالخصوص في العولمة الاقتصادية التي تمهد لها شبكة الإنترنيت وتكرسها وتكوّن القاعدة التي ترتكز عليها .

ـ **الثاني** : يتمثل تدقيقاً في العولمة التكنولوجية التي يمهد لها الإنترنيت الطريق ويفرض تبعاتها ويعمد إلىٰ تعميقها .

ـ **الثالث** : يحيل إلىٰ عولمة التنافسية التي دشنتها شبكة الإنترنيت خصوصاً والتكنولوجيا علىٰ وجه العموم وعلىٰ نطاق واسع .

ـ **الرابع** : ويحيل بالأساس إلىٰ الاتجاه نحو التوحيد ، توحيد أنماط الإنتاج والاستهلاك علىٰ المستوىٰ العالمي .

وهذا ما عبّر عنه نائب الرئيس الأمريكي (آل غور) : إن شبكة الاتصالات العالمية ، بحكم كونها شبكة شبكات الاتصال ، ستغير ـ إلىٰ الأبد ـ طرق عيش سكان الكوكب ، وطرق تعلمهم وعملهم وتواصلهم ، هذه الشبكة العالمية ستمكن سكان القرىٰ المتباعدة من الاطلاع علىٰ الكتب المتوفرة بأكبر وأحسن المكتبات ، وستمكن أطباء قارة معينة من فحص مرضىٰ القارات الأخرىٰ ، وستمكن مختلف أعضاء العائلات من البقاء علىٰ اتصال دائم من قطب الكرة الشمالي إلىٰ قطبها الجنوبي ، وسيلهم مختلف سكان العالم الإحساس العميق بمسؤولياتهم الجماعية كحامين ومحافظين علىٰ كوكبنا الصغير . . .

* * *

أما عن علاقة ديمقراطية السوق بالعولمة ، فتؤكد الوقائع أن الديمقراطية في زمن العولمة والليبرالية والشمولية لم تعد تحتكم للمؤسسات الوضعية قدر ما تحولت باتجاه اعتماد المؤسسات الطبيعية ، ولذلك عدة أسباب ، أهمها :

لأن العولمة قد قتلت السوق الوطني الذي كان يكوّن إحدىٰ مرتكزات سلطة الدولة والأمة ، والأسس الموضوعية للديمقراطية لم تعد كافية في زمن العولمة لقراءة وفهم الإشكالية الديمقراطية السائدة حتىٰ الآن ، وإن

انتقال السلطة التدريجي من الدولة والمؤسسات المنتخبة إلىٰ فاعلي العولمة الجدد إنما يقدم وبعمق ، منطق المصلحة الخاصة وعلىٰ المصلحة الوطنية التي جاءت نظرية العقد الاجتماعي لتبنيها ، وأيضاً انتقال مصدر احتكار العنف الشرعي من الدولة إلىٰ مؤسسات خاضعة للعولمة كالصندوق الدولي والبنك العالمي ونحو ذلك .

إذن : إن العولمة المتشكلة ومبادىء الليبرالية الجديدة لم يكن لها أن تنشأ وتتكرّس لولا عجز الديمقراطية وعجز دول وأمم (أفرغت من محتواها) . . . !!

لكن هل يقبل الإسلام بهذا الطرح ـ أي ما هو رأي الإسلام بالديمقراطية ؟ ـ

وفي الجواب نقول : هناك مغالون في الحكم علىٰ ذلك بأنها بدعة غربية يونانية لا يعترف بها الإسلام ، لكن (لا مشاحة في الاصطلاح) فهي إن كانت تعني طلب آراء أهل الرأي والعلم والخبرة في قضية اجتهادية ، فهي تلتقي حقيقة مع الشورىٰ التي قال الله فيها : ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [الشورىٰ : ٣٨] .

فالتشاور والشورىٰ ليست هي الهدف بذاته ، إنما هي الوسيلة لتحقيق العدل وتنفيذ مقاصد الشريعة الإسلامية ، فإذا حققت ذلك أي مسألة تحت أي اسم من الأسماء الحديثة فلا بأس من ذلك .

إذن :

الأمركة ـ العولمة الاقتصادية الحالية ـ هي مشروع استعماري خطير ، يحمل لدول العالم ، وخاصة دول العالم الثالث ، وبالذات للعرب والمسلمين ، كل العدوانية وكل التحديات وكل الأطماع .

فهي تريد نهب كل الخيرات والثروات التي وهبها الله للمسلمين ،

وخاصة النفط ، وتهدف إلىٰ تسويق كل مخططاتها الهادفة إلىٰ إفساد الأخلاق و . . . ، تفكيك الأُسر ، وتمييع القيم و . . .

واستبدال ذلك كله بثقافات (الكاوبوي) وما إلىٰ هنالك .

لذلك فعلىٰ كل الواعين في المجتمع المسلم التنبّه إلىٰ هذا الخطر الماحق ، إلىٰ هذا الغزو الشامل الجديد .

وما مؤتمر السكان الذي عُقد في القاهرة عام ١٩٩٤ م ، ومؤتمر المرأة في بكين عام ١٩٩٥ م عنا ببعيد!!

إنها دعوة صريحة إلىٰ تبرير الإباحية والشذوذ الجنسي تحت مظلة الحريات ونحو ذلك .

إنها الأمركة ـ العولمة ـ التي تعمل لنشر ثقافة استهلاكية فقط ، وتعمل علىٰ نشر كل ما هو متدنّي تحت حجج الأنشطة الثقافية ونحو ذلك .

* * *

الفصل الثالث

العولمة الاقتصادية وبعض ما يتعلق بها

هناك بعض الأمور ذات صلة وثيقة بالعولمة الاقتصادية ، تؤثر بها وتتأثّر بها ، ولعل أهم تلك الأمور :

أ ـ التنمية البشرية : Human Development

وسنقتصر بالحديث في هذا الفصل عن الدول العربية كنموذج من النماذج ، فكما هو معلوم فإن حجم السكان في الوطن العربي اليوم يقرب من (٢٥٠) مليون نسمة ، بينما كان عددهم قبل مائتي عام لا يزيد عن (٢٠) مليون نسمة!

ويعود سبب ذلك إلىٰ انخفاض معدل الوفيات نتيجة تطور عدد كبير من الأمور الصحية ونحو ذلك ، فالطاعون كان يكتسح البلاد العربية ويهلك ملايين الناس حتىٰ أن الإحصائيات تؤكد علىٰ أنه في القرن التاسع عشر تعرضت القاهرة لعدة هجمات للطاعون ، أودت بحياة نصف سكانها!

وعندما شرع محمد علي الذي تسلّم حكم مصر في تطبيق خطة لتحديث الاقتصاد والمجتمع المصري ، لم يعثر علىٰ مصري واحد يعرف أي لغة أوروبية ، لأن نسبة الأمية في الوطن العربي في مطلع القرن التاسع

عشر كانت تقارب ٩٥٪ بينما في الوطن العربي اليوم أكثر من (٥٠) مليون طالب وطالبة .

وهكذا شهدت العلاقات القائمة بين الغرب والعرب تقدماً واضحاً ، وذلك لأن الهدف الرئيسي للغرب هو إنتاج كميات من محاصيل التصدير لتلبية حاجة الصناعة الغربية أو طلب المستهلكين في الغرب .

وللاستدلال علىٰ العلاقة القائمة بين العرب وبين الغرب يضرب الدكتور جلال أمين هذا المثال :

. . . أثناء السنوات العشر السابقة علىٰ قيام الحرب بين العراق وإيران ، كان الناتج الإجمالي العراقي ينمو بمعدل يكاد يكون غير مسبوق هو (١١,٧٪) سنوياً ، وكانت العراق خلال هذه السنوات العشر زبوناً ممتازاً للغرب ، إذ كان يشتري من الغرب كميات كبيرة من مختلف أنواع السلع الاستهلاكية والإنتاجية ، فضلاً عن مختلف أنواع الأسلحة ، لا شك إذن أن الغرب ، وعلىٰ الأخص الولايات المتحدة ، قد ساهم مساهمة فعالة في نمو الاقتصاد العراقي وقوة العراق العسكرية خلال السبعينيات ، وخلال هذه الفترة لم يصدر عن الغرب أي نقد يُذكر للنظام العراقي الذي كان علىٰ قمته الرئيس صدام حسين ، كما هو اليوم!

تلت ذلك ثماني سنوات من الحرب بين العراق وإيران ، والتي جلبت خراباً عظيماً للاقتصاد العراقي ، وللاقتصاد الإيراني بالطبع ، ولكن هذه الحرب لم يكن من الممكن أن تستمرّ لولا تدفق المعونات الاقتصادية الضخمة علىٰ العراق من جانب الكويت والعربية السعودية وغيرهما من دول الخليج ، وبالنظر إلىٰ العلاقات الوثيقة جداً بين هذه الدول الأخيرة وبين الولايات المتحدة فإن للمرء أن يخمّن أن هذا التدفق الكبير للمعونات الاقتصادية علىٰ العراق من سائر دول الخليج ، ما كان ليصبح

ممكناً لولا موافقة الولايات المتحدة عليه ومباركتها له .

ولكن بعد سنتين من انتهاء الحرب بين العراق وإيران ، شنّت العراق ذلك الهجوم المفاجىء وغير المفهوم حتىٰ اليوم علىٰ الكويت ، لقد أُجبرت العراق في النهاية علىٰ الانسحاب ، ولكن بعد أن أحدثت دماراً شديداً في الاقتصاد العراقي والاقتصاد الكويتي ، وكذلك ، وإن كان بدرجة أقل في الاقتصاد السعودي ، لقد انخفض متوسط الدخل في العراق من (٤٠٨٣) دولاراً في عام ١٩٨٠ م (الذي كان في ذلك الوقت نحو ثمانية أمثال متوسط الدخل في مصر) إلىٰ ما لا يزيد علىٰ (٦٢٧) دولاراً في عام ١٩٩٠ م (أي أقل من متوسط الدخل في مصر)!!

وهكذا يمكن تلخيص القصة في العبارة الوجيزة : الغرب أعطىٰ والغرب أخذ! ولكن الغرب بالإضافة إلىٰ ذلك ، وعلىٰ الأخص الولايات المتحدة ، حقق من وراء ذلك كله منافع عظيمة ، أولاً في صورة مبيعات هائلة من السلاح قبل الحرب وخلالها وبعدها ، ثم في صورة ما أبرم من عقود بعد الحرب لإعادة بناء ما دمره الغرب بنفسه!!

وفي سنة ١٩٩٠ م قدرت حكومة السعودية أرصدتها ـ مدخراتها ـ المتراكمة سنة بعد أخرىٰ من فوائض إيرادات النفط بنحو (٧٠) مليار دولار .

ولكن إجمالي النفقات التي تحمّلها الاقتصاد السعودي وحده بسبب الهجوم العراقي علىٰ الكويت وما تلاه من أحداث ، قُدّرت حتىٰ نهاية ١٩٩٢ م بما يتراوح بين (٦٠ و ٨٠) مليار دولار ، أي ما يقارب إجمالي مدخرات السعودية متراكمة!

هذا المبلغ الأخير (أي ٦٠ـ٨٠ مليار دولار) يشمل ما يلي : (٢٥,٧) مليار دولار قيمة مشتريات من الأسلحة من الولايات المتحدة

في الفترة ما بين ٢ آب عام ١٩٩٠ و ٤ أيلول عام ١٩٩٢ م(أي فترة لا تتجاوز ٢٦ شهراً ، بالإضافة إلىٰ (١٦,٨) مليار دولار حصلت عليها الولايات المتحدة أيضاً باسم (حوافز مالية Financial Incentives) أي أنها مبالغ كانت فيما يبدو لازمة لحثّ الولايات المتحدة علىٰ الاشتراك في صدّ الهجوم العراقي ، وقد حصلت دول غربية أخرىٰ ، وكذلك بعض الدول العربية الصديقة علىٰ مثل هذه الحوافر المالية للغرض نفسه ، كحصول المملكة المتحدة علىٰ مليار من الدولارات ، كذلك يدخل في تكاليف الحرب التي تحمّلتها السعودية (هديتان) صغيرتان أُعطيتا لكل من تركيا والاتحاد السوفياتي ولم يعط لهما تفسير واضح ، وإن كانت الدولة الأخيرة قد أصبحت بدورها من الدول الصديقة قبيل الهجوم مباشرة!!

إذن :

في السنوات الأخيرة تغيّرت في الوطن العربي أمور كثيرة ، فازداد تأثير العولمة ـ وخاصة العولمة الاقتصادية ـ علىٰ كل الأوضاع ، بحيث ازداد انفتاح الدول العربية ذات الاقتصاد المنفتح علىٰ العالم ، وبدأت تتفكك الأنظمة العربية التي كانت منغلقة علىٰ ذاتها ، مما اضطر الكثير منها إلىٰ تغيير أسلوبها في إدارة الاقتصاد الوطني ، بحيث زادت سرعة هذا الاتجاه نحو مزيد من الانفتاح منذ عام ١٩٩٠ م .

وزادت معدلات انتقال العمالة من الوطن العربي إلىٰ الخارج ، وخاصة منذ أواخر الستينات وحتىٰ اليوم .

وزادت معدلات تدفق رؤوس الأموال ـ خاصة إلىٰ دول المشرق العربي ـ وشهد الوطن العربي تسارعاً في نقل التكنولوجيا إليه ، وبخاصة في مجالات السلاح ، والبتروكيماويات ، ووسائل الاتصال اللاسلكية . . .

كل ذلك يدلّ وبشكل واضح علىٰ تسارع حركة العولمة في المنطقة العربية ، وزيادة درجة الاندماج للاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي ، وبالتالي فالعلاقة بين العولمة وبين التنمية البشرية تتلخص فيما يلي :

كلما كانت الدولة أكثر انفتاحاً ـ من الناحية الاقتصادية ـ علىٰ العالم ، كلما أدىٰ إلىٰ ارتفاع مستوىٰ التنمية البشرية ، وانخفضت درجة الفقر .

وهناك تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي يؤكد علىٰ أن الدول التي تتخذ مبدأ الإصلاح الاقتصادي (Bold Reeformers) أي تسير في خط الانفتاح علىٰ العالم الخارجي ، هي التي نجحت في تحقيق معدل أكبر في نمو الدخل الحقيقي ، وكان أداؤها أفضل في خلق فرص جديدة للعمالة ، وفي تخفيض معدل التضخم والتخفيف من حدّة الفقر ، بالمقارنة بتلك الدول التي كانت أكثر بطئاً في تطبيق الإصلاح الاقتصادي أو مازالت في أول الطريق في الأخذ بسياسات اقتصادية ذات توجه منفتح علىٰ العالم الخارجي .

* * *

وأهم السمات الخاصة لعولمة الاقتصاد العربي :

١ـ الدور البالغ الأهمية الذي تلعبه سلعة استراتيجية ، هي النفط ، فبداية العولمة لغالبية الدول العربية هي نفسها بداية اكتشاف النفط وتصديره .

٢ـ رافق ذلك هجرة العمالة بين دولة عربية وأخرىٰ ، أي : ظاهرة العولمة عن طريق النفط ، والتي أدت إلىٰ آثار كبيرة في التنمية البشرية في الوطن العربي .

٣ـ التعاظم الكبير لدور الدولة في الاقتصاد ، لكن في السنوات

الأخيرة تضاءلت درجة الحماية التي توفرها الدولة ، مما كوّن بعض الآثار في مسألة التنمية البشرية .

فدولة الكويت مثلاً ، تعتمد كلياً علىٰ النفط ، لذلك كانت العولمة بالنسبة للكويت ضرورة اقتصادية وسياسية ، مما أدىٰ إلىٰ تجنّب معظم المشكلات المتعلقة بالتنمية البشرية التي تعانيها معظم الدول العربية الأخرىٰ ،

وقد أصبح متوسط دخل الفرد في الكويت (٢٠,٢٧٠) دولاراً في عام ١٩٩٤ م ، بالمقارنة مع (٢٣,١٠٠) دولاراً في دول العالم العالية الدخل ، وهذا أدىٰ إلىٰ جعلها أولىٰ الدول العربية في الترتيب في سلّم التنمية البشرية ، فالعمر المتوقع عند الميلاد بلغ فيها (٧٥) عاماً بالمقارنة بـ (٦٦) عاماً في الوطن العربي مأخوذاً ككل ، ومعدل وفيات الأطفال فيها هو (١٧) في الألف ، بالمقارنة بـ (٥٢) في الألف في الوطن العربي .

كل ذلك ما كان ليتم لولا انفتاح الاقتصاد الكويتي وصلته الوثيقة بالسوق العالمية أو لنقل هذه آثار العولمة الاقتصادية علىٰ اقتصاد الكويت .

٢ـ التمركز الإقليمي والعولمة :

هناك علاقة جدلية بين أمرين اثنين ، بحيث يتفاعلان أحياناً ويتعارضان أخرىٰ هما : العولمة ، والإقليمية .

فالإقليمية تتجلىٰ في بروز مجموعات إقليمية تنفتح علىٰ بعضها ، وتكوّن كيانات متجانسة وفاعلة في الاقتصاد الدولي .

بينما العولمة تتمثل في توسع مجالات المشروعات الكبرىٰ ،

والانفتاح ـ في كل المجالات ـ علىٰ السوق الأخرىٰ ، لتتكون أنظمة إنتاجية وما إلىٰ هنالك .

ومن الأمثلة علىٰ الإقليمية وتمركزها الاتحاد الأوروبي ، بحيث تزداد الدول المشاركة فيه عاماً بعد عام ، وهو يتأثر بالاقتصاديات الأخرىٰ ويؤثر بها ، فله علاقات قوية مع بلدان أوروبا الشرقية والوسطىٰ ، وكذلك مع منطقة التبادل الحر ، ومع البلدان الإفريقية و . . .

بينما منطقة التبادل الحر الشمال أمريكية (NAFTA) تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك و . . . وانخراط الولايات المتحدة بهذه التمركزات يخضع لاعتبارات سياسية ـ خاصة العلاقة مع إسرائيل ـ ولاعتبارات اقتصادية كإعفاء السلع الصناعية التي تمّ إنتاجها في البلدان النامية .

وهكذا يتجلىٰ لنا أن منطق التبادل الحرّ هو الذي سيطر علىٰ تكوين المجال التجاري الشمال أمريكي ، وأن تنسيق السياسات الاقتصادية والانفتاح التجاري هما أساس تكوين القطب الأوروبي ، في حين أن البروز عن المؤسس للقطب الآسيوي الهادي يرجع إلىٰ تفاعل عامل رؤوس الأموال وعامل قنوات الاتصال التكنولوجي .

وبالتالي تسعىٰ الولايات المتحدة إلىٰ تطوير هذا الفضاء (APEC) إلىٰ منطقة تبادل حر من أجل الحد من عجزها التجاري ودفع الدول الآسيوية بأن تتحمل الجزء الأكبر من النفقات العسكرية التي كانت الولايات المتحدة مكلفة بها وحدها في زمن الحرب الباردة .

وقد كان للتغيرات التي حدثت خلال الثمانينيات أثر كبير علىٰ الاقتصادات الوطنية ، فالبلدان النامية تقلص نصيبها في المبادلات التجارية الدولية وذلك بسبب انخفاض أسعار المواد الأولية وبخاصة

المحروقات ، وبالمقابل كان هناك منافسة قوية من جانب دول الشمال ـ الصناعية ـ وهذا يقودنا إلىٰ القول : إن العولمة ساهمت في الحدّ من استقلالية السياسات الاقتصادية الوطنية . . .

ونظرة سريعة إلىٰ الأوضاع الاقتصادية العربية في العشر سنوات الأخيرة ، تبيّن أن هذه الاقتصاديات تتسم بما يلي :

١ـ انخفاض سعر النفط جعل دول الشمال تصبح أكثر قوة ، بينما الدول العربية المعتمدة كثيراً علىٰ ريع النفط أصبحت متعرضة للأزمات الاقتصادية و . . . !

٢ـ التناقضات السياسية والاقتصادية التي يعيشها العرب منذ مطلع التسعينات وكان ذلك واضحاً في الموقف إزاء غزو العراق للكويت ، مما أعقب وضعاً لا نُحسد عليه ، وهذا كان له الدور الكبير في فتح مسارات السلام مع إسرائيل!

ولا حلّ إلا بتكثيف الجهود العربية للتغلب علىٰ نماذج التبعية ، بينما نجحت بعض الاقتصادات في تجاوز ذلك كله ، وإلا فأمامنا العولمة والانفتاح الاقتصادي ، ولا بدّ من تدارك الأمر قبل أن يُغْرقنا الطوفان!!

ولا بدّ من توسيع الإقليمية لنصبح أمة واحدة ، لنا سوق مشتركة ، وتجمعنا الثقافات المتنوعة ، ونحمل إرثاً حضارياً و. . . !!

وإلا سنواجه تكتلات قوية في العالم كله : كالاتحاد الأوروبي ، والقطب الآسيوي الهادي ، ومشروع الشرق أوسطي وموقع الاقتصاد الإسرائيلي ، ولا بدّ من تجاوز الاصطدام الفعلي الذي رافق في الثلاثين سنة الأخيرة في العالم العربي التوجهين الرأسمالي والاشتراكي . . .

إذن :

إن انحسار الحدود القومية يعتبر من أهم سمات العولمة ، وبالتالي لم

تعد الحدود الجغرافية قادرة علىٰ الصمود أمام المد العولمي .

وبالتالي أصبح الفرد يتفاعل مباشرة مع العالم متخطياً الحدود التي كانت تفصله عن الآخرين ، وهذا يعني استحالة انغلاق دولة ما في إطارها القومي عن العالم الخارجي .

وإلا كيف تحافظ أمة من الأمم علىٰ سيادتها القومية أمام غزو المعلومات ، أي أمام انسياب المعلومات عبر أجهزة البريد والتلفاز والأقمار الصناعية والإنترنيت و . . .

أجل !

إنه الغزو الجديد ، فالأقوياء هم الذين يملكون السيطرة علىٰ ذلك كله ، والضعاف الفقراء لا يملكون أي شيء ! !

وإذا كان قد كُتب علىٰ دول العالم النامية ، ومنها الدول العربية ، فلا بد من أن يسبق القرار الاقتصادي المنادي بفتح الأسواق والانفتاح علىٰ الغرب و . . . لا بد من بعض الإجراءات الصارمة التي تؤدي لإعادة الثروة بين العالم الغني والعالم الفقير . . . وذلك لأن هذه الدول مازالت أوضاعها ـ ومنذ انتهاء الحرب الباردة ـ غير مبشّرة بالأمل ، ومازالت مسألة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بسبب تراكم الديون الأجنبية و . . .

ومازالت هذه الدول غير قادرة علىٰ التماشي مع العولمة دون الاعتماد علىٰ القرض الأجنبي المستثمر لعِظَمِ الفجوة التي تفصل بين ما باستطاعته سداده وبين الحجم الكلي للعروض الواجب سدادها للدول المتقدمة .

وهكذا يزداد الأغنياء غنىً بينما يزداد الفقراء فقراً ، وحسب تعبير (شينجلر) :

هنالك نوعان من البشر في هذا العالم ، أولئك الذين يصنعون التاريخ (وتمثلهم اليوم شركات الإنتاج الكبيرة والمتعددة الجنسيات) وأولئك الذي يعيشونه فقط (ويمثلهم اليوم المستهلكون) .

فمجتمع العولمة يدور حول الكمبيوتر والبورصات والمصنع والمدينة الضخمة والقنوات الفضائية (الستلايت) وصحف عالمية ومواد استهلاكية عالمية .

لذلك كما قال (وليم بورك) نائب الرئيس السابق لشركة فورد للسيارات : قد يأتي اليوم الذي نشهد فيه إنشاء سوق معولم يعمّه أسلوب عالمي واحد ، والسبب في ذلك تماثل أذواق المستهلكين بواسطة ثورة الإعلام والاتصالات .

وما انتشار النمط الاستهلاكي الأمريكي في أرجاء العالم اليوم كإنتاج شركة كوكاكولا وشركة ماكدونالية إلا خير دليل علىٰ تلك الهمينة علىٰ كل شيء !!

* * *

الفصل الرابع

تكاملٌ بين الدول... أم تباعد ؟!

عانت أوروبا الويلات في القرون الماضية ، حيث الحروب التي استنزفت اقتصاديات بلادها ، والأوبئة والأمراض المعدية ، ففي عام ١٣٤٨ م حدث الطاعون الأسود ، ففقدت أوروبا خلال بعض السنوات ثلث عدد سكانها!

ودار الزمن دورته وتم اكتشاف رأس الرجاء الصالح وكان لذلك أثر هام علىٰ أوروبا ، حيث تدفق عليها الذهب والفضة والمواد الغذائية كالبن والسكر والبطاطا والأرز والبندورة. . . ، فانتقلت القدرة الاقتصادية إلىٰ شمال أوروبا .

ثم تكوّن النظام الإقطاعي ، لكن جاءت ظروف دولية جعلته يتفكك لتتولد بدلاً عنه الاقتصادات الوطنية .

وبدأت الأفكار الاقتصادية تظهر علىٰ يد بعض العمالقة ، كآدم سميث في كتابه ثروة الأمم ، وريكاردو في كتابه مبادىء الاقتصاد السياسي والضرائب ، وجون ستيوارت ميل في كتابه مبادىء الاقتصاد السياسي و. . .

ثم دخلت أمريكا حلبة المنافسة الدولية ، لكن مما يؤسف له الاستعمار الحديث وما لاقته الدول الإفريقية والعربية من جرّائه .

وحدثت الحرب العالمية الأولىٰ ثم الثانية ، وسقط ملايين البشر ، ودُمّرت البنىٰ التحتية و . . . !

وزادت المنافسة بين الدول الأوروبية التي خرجت منهكة من الحرب ، وبين أمريكا التي خرجت باقتصاد قوي جداً .

وبدأت الشركات العملاقة بالتشكل والزحف في الأسواق للسيطرة والاحتكار ، في عام ١٩٩٤ م كانت سبع وثلاثون ألف شركة متعددة الجنسيات تملك مائتي فرع توظف في مشروعاتها مباشرة عام ١٩٩٢ م (٧٣) مليون شخص ، وأصبحت تملك من الموجودات ما قيمته (٥٠٠٠) مليار دولار!

وكانت الارتفاعات الهائلة في أسعار النفط ـ أعقاب حرب تشرين ١٩٧٣ م ـ سبباً في تغيير هيكل التدفقات المالية الدولية .

فتكوَّن لدىٰ دول الخليج فائض اقتصادي تراكمي قدّر بحوالي (٣٦٠) مليار دولار علىٰ شكل ودائع نقدية في المصارف الغربية ، ثم أشعل الغرب حربي الخليج ـ الأولىٰ والثانية ـ لتعود هذه الفوائض إلىٰ خزائنه هو ، ولتعاني الدول العربية الأمّرين!!

لكن هل حدث تكامل أم تباعد ؟!

بعد ١٩٧٣ م فكَّر العالم الثالث بتنظيم حوار الشمال والجنوب ، وذلك بهدف تشجيع علاقات أكثر توازناً بين الدول المتقدمة والنامية .

لكن ذلك لم يُسفر عن أي نتيجة حاسمة ، بل أوضح للعالم كله فشل ذلك الحوار ، فالشركات المتعددة الجنسيات راحت تفتك في الاقتصاديات فتكاً لا مثيل له ، وتبنّىٰ الغرب سياسات استعمارية قاتلة ، من ذلك ما فعله تجاه تخفيض أسعار النفط وما إلىٰ هنالك .

ثم كانت مسألة سقوط الاتحاد السوفياتي وما تلاه من سقوط دول

المنظومة الاشتراكية مما جعل أمريكا تظهر بمظهر القطب الأوحد في العالم ، فطرحت مسألة الرأسمالية علىٰ العالم ، وهيمنت علىٰ الاقتصاد والإعلام العالميين .

بينما كانت التبعية هي الميزة الرئيسية للدول الأخرىٰ ، وخاصة الدول النامية .

وهكذا تعولم الاقتصاد والإعلام ، ولم يعد بالإمكان إلا النظر إلىٰ المسألة من جانب واحد :

هل يمكن التصادم مع العولمة ، أم الأفضل التعاون ؟!

في الواقع هناك محاولات لتطويق الأزمة : كخطة بيكر ، وخطة برادي ، والتغاضي عن ديون البلدان الفقيرة ، وقمة بون السابقة في عمل السبع الكبار ، وتنسيق السياسات الاقتصادية ، وتقوية المؤسسات المتعددة الأطراف ، وبعض قرارات الجات والمنظمة العالمية للتجارة .

لكن هل يؤدي ذلك كله إلىٰ تكامل بين دول العالم . . . أم إلىٰ تباعد ؟!

* * *

الفصل الخامس

إنها المصيدة الجهنميّة حقاً!!

كان من الأسباب الرئيسية في تدمير الحضارة الرومانية يوماً ما هو تعميقها للثقافة بصورة غير مكتملة ، مما خلق في المجتمع فئة بعيدة عن مصادر المعرفة أُطلق عليها الجهلاء والبربر!

وتكرر ذلك في منهج العولمة اليوم ، حيث نشأ في المجتمع الدولي برابرة التجارة والصناعة والاقتصاد ، وكانت من نتيجة ذلك غزو أسواق آسيا واليابان ثم روسيا .

والسلاح المستخدم اليوم هو الصحف والمجلات والأقلام وما إلىٰ هناك .

لكن السؤال المطروح : ماذا حصد العالم من جرّاء العولمة ـ وخاصة الاقتصادية منها ـ هل كانت النتائج تبشّر بالخير ، أم كانت نذير شؤم وشر ؟!

وبعيداً عن لغة العواطف سنتوقف عند لغة الإحصائيات والأرقام ، وهي التي لا تعرف الانحياز مع أحد :

. . . . . من نتائج العولمة ظهرت عصابات المافيا ، والتي كان لها اليد الطولىٰ في نشر الفساد في جميع أنحاء العالم ، ومثال ذلك : تصدير الدم الفاسد بجراثيم (الإيدز) إلىٰ إفريقيا! وتصدير النفايات الخطيرة

ـ النووية ـ و . . . . إلىٰ البلدان الفقيرة ضمن دهاليز الرشاوي وما إلىٰ هنالك!

وفضيحة الباخرة (Le khian sec appareilla) أكبر دليل علىٰ القرصنة التي تنتهجها الدول القوية لذر نفاياتها الخطيرة .

أجل! لقد انطلقت تلكم الباخرة وهي تحمل كمية (١٤٠٠) طن تحت اسم (أسمدة كيمياوية) مصدّرة من الولايات المتحدة الأمريكية (لهاييتي) .

بينما تبيَّن أنها عبارة عن (رماد سام) تكوّن من معمل تكرير النفايات في ولاية (فيلادلفيا) .

وبتيهان الباخرة لمدة أشهر عديدة ، من المحيط الأطلنطي إلىٰ المحيط الهندي ، وطردها من قبل القارات الخمس ، انتهت قصة ذلكم الكابوس بعودتها إلىٰ نقطة انطلاقها الأولىٰ في شهر أيار لعام ١٩٨٨ م ، بعد أن نجحت في ذر حمولتها الخطيرة بشكل عادل ، بين (سنغافورة) و (قناة السويس)!!

. . . . . استطاعت الدول الغنية أن تهيمن أكثر فأكثر علىٰ الدول النامية ، وذلك عن طريق العولمة الاقتصادية مما أدىٰ إلىٰ نتائج مخيفة ، فقد كان إجمالي الدين القائم طويل الأجل للبلدان النامية نحو (٦٢) مليار دولار أمريكي في عام ١٩٧٠ م ، وزاد إلىٰ سبعة أمثاله في مجرىٰ السبعينات ليصل إلىٰ (٤١٨) مليار دولار في عام ١٩٨٠ م ، ويبلغ إجمالي دين البلدان النامية ـ بما فيها الديون قصيرة الأجل ـ أكثر من (تريولي) دولار في عام ١٩٩٦ م ، أي ما يمثل (٣٢) ضعفاً لعام ١٩٧٠ م!!

. . . تتحكم المنظمات الدولية ـ المستقلة نظرياً والتابعة فعلياً

للعصابات الدولية ـ في مصير الدول النامية ، بل وتسعىٰ إلىٰ تدميرها وخرابها ، مثال ذلك :

لم تكن الكفالة التي قدمها صندوق النقد الدولي لحكومة حزب المؤتمر برئاسة ناراسيمها عام ١٩٩١ م تشير لدىٰ الوهلة الأولىٰ إلىٰ انهيار اقتصادي كبير وتحلل للمجتمع المدني شبيه بما حدث في كثير من البلدان التي أصابتها الديون في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية ، والتي تخضع (للعلاج بالصدمة) علىٰ يد صندوق النقد الدولي ، وفي حين أن الهند لم تعان تضخماً زائداً ، ولا انهياراً في سوق عملاتها الأجنبية ، فقد كان الأثر الاجتماعي في بلد يضم (٩٠٠) مليون نسمة مدمراً ، ففي الهند أثَّر برنامج صندوق النقد الدولي الذي بدأ في يوليو عام ١٩٩١ م تأثيراً مباشراً علىٰ معيشة مئات الملايين من الناس ، وظهرت شواهد علىٰ جوع مزمن منتشر وإملاق اجتماعي نشأ مباشرة عن تدابير الاقتصاد الكلي .

وقد تحرك برنامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع سقوط حكومة جاناتا دال التي يرأسها سنغ في عام ١٩٩٠ م ، واغتيال راجيف غاندي أثناء الحملة الانتخابية في ناميل نادو في عام ١٩٩١ م ، واضطرت الحكومة إلىٰ أن تنقل جواً نحو (٤٧) طناً من الذهب إلىٰ خزائن بنك إنجلترا (وديعة تأمين) لتلبية اشتراكات الدائنين الدوليين ، وكان هدف اتفاق صندوق النقد الدولي الذي نفذ بعد ذلك بقليل هو في أفضل الأحوال إعطاء مهلة قصيرة لالتقاط الأنفاس .

فمع وجود دين يزيد عن (٨٠) مليار دولار أمريكي لم تكن قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ـ التي خصصت أصلاً لسداد الدائنين الدوليين ـ تكاد توفر الأموال اللازمة لتمويل ستة أشهر من خدمة الدين .

وكانت (الجراحة الاقتصادية) التي أوصىٰ بها صندوق النقد الدولي

بمقتضىٰ السياسة الاقتصادية الجديدة تلزم الحكومة الهندية بتخفيض الإنفاق علىٰ البرامج الاجتماعية ـ بما فيها المعونات للمواد الغذائية ـ وبيع المنشآت العامة الأكثر ربحاً بسعر جيد إلىٰ بيوت الأعمال الكبيرة ورأس المال الأجنبي ، وشملت تدابير الإصلاح إغلاق عدد كبير مما سمي (المنشأت العامة المريضة) ، وتحرير التجارة ، وحرية دخول رأس المال الأجنبي ، فضلاً عن إصلاحات كبيرة في المؤسسات المصرفية والمالية والهيكل الضريبي .

واستهدف اتفاق قرض صندوق النقد الدولي ، إلىٰ جانب قرض التكييف الهيكلي الذي قدّمه البنك الدولي ووقع في ديسمبر عام ١٩٩١ م ـ والذي ظلت محتوياته وشروطه سراً من أسرار الدولة ـ مساعدة الهند علىٰ تخفيض مصاعب ميزان مدفوعاتها ، وتقليل عجز المالية العامة ، وتخفيف الضغوط التضخمية ، غير أن حزمة صندوق النقد الدولي أدت إلىٰ نتائج مضادة تاماً :

فقد دفعت الاقتصاد إلىٰ ركود تضخمي ـ زاد سعر الأرز أكثر من ٥٠٪ في الشهور التي أعقبت تدابير عام ١٩٩١ م الاقتصادية ـ وزادت أزمة ميزان المدفوعات ـ نتيجة زيادة تكلفة المواد الأولية المستوردة وتدفق الواردات لدعم الاستهلاك الترفي ـ فضلاً عن هذا فقد دفع تحرير التجارة ـ مصحوباً بضغط القوة الشرائية الداخلية وحرية دخول رأس المال الأجنبي ـ عدداً كبيراً من المنتجين المحليين إلىٰ الإفلاس ! !

وهكذا كانت النتيجة سحق فقراء الريف والحضر ، وبالتالي نجحوا في القضاء علىٰ الفقراء عن طريق الموت جوعاً ، وكان دور برنامج صندوق النقد الدولي لا القضاء علىٰ الفقر ، إنما حقيقة القضاء علىٰ الفقراء ! !

. . . وفي فيتنام كانت الآثار الاجتماعية للتكيّف الهيكلي الذي طُبّق عليها ومنذ منتصف الثمانينيات مدمّرة ، فقد أغلقت العيادات الصحية والمستشفيات أبوابها ، وانتشرت المجاعات علىٰ المستوىٰ المحلي وعانىٰ منها ما يصل إلىٰ ربع سكان البلاد ، وتسرّب ثلاثة أرباع مليون طفل من النظام المدرسي ، وعادت للظهور الأمراض المعدية ، وبلغت حالات وفيات الملاريا المسجلة ثلاثة أمثالها خلال سنوات الإصلاح الأربع ، ودفعت خمسة آلاف من منشآت الدولة ـ من بين مجموع يصل إلىٰ (١٢٠٠٠) منشأة ـ إلىٰ الإفلاس ، وتم تسريح مليون عامل ، ونحو (٢٠٠,٠٠٠) من المستخدمين العموميين بينهم عشرات الآلاف من المدرسين وعمال الصحة .

وهكذا أجبرت هانوي كشرط لتطبيع العلاقات الاقتصادية ورفع الحظر الأمريكي في فبراير عام ١٩٩٤ م علىٰ تحمّل فاتورة الديون متعددة الأطراف التي استدانها نظام (سايجون) الذي كانت تسانده أمريكا .

وفي الظاهر والعلن قدّم مؤتمر المانحين ـ الذي عقد في باريس عام ١٩٩٣ م ـ التعهد بسخاء بما يبلغ (١,٨٦) مليار دولار أمريكي دعماً لإصلاحات السوق في فيتنام .

لكن الذي حدث وراء الكواليس شيء مخيف حقاً!

لقد عقب المؤتمر مباشرة اجتماع منفصل وسرّي ، وتمّ الاتفاق علىٰ جدولة الديون السيئة التي تحملها نظام سايجون قبل عام ١٩٧٥ م ، فمن الذي أعطىٰ الضوء الأخضر ، ولمن ؟

كان صندوق النقد الدولي قد ختم بالموافقة علىٰ إصلاحات فيتنام الاقتصادية قبل مؤتمر المانحين في باريس ، ورغم هذا فقد كانت نتائج الاجتماعات مع نادي باريس هي الحاسمة في النهاية في إعطاء الضوء

الأخضر لواشنطن ، ولم يسمح للمدفوعات الثنائية ومتعددة الأطراف بالسير إلا بعد الرفع الرسمي للحظر .

والواقع أن فيتنام باعترافها بمشروعية هذه الديون قد قبلت سداد قروض استخدمت لدعم المجهود الحربي الأمريكي !

وهكذا كانت النتيجة أن دُمّر الاقتصاد الوطني الفيتنامي ، وتفشّت المجاعة بين أفراد الشعب ، وظهرت إحصائيات عالمية تنادي بالنظر الجاد إلىٰ سوء تغذية الأطفال ، ودُمّر التعليم ، وانهار النظام الصحي ، وعادت الأمراض المعدية كالسل والملاريا ، و. . . . ، كل ذلك تحت غطاء المعونات والمساعدات الدولية ! !

. . . . وفي البرازيل لعبت المنظمات الدولية لعبةً غير عادية ، ففي ظاهر اللعبة يبدو أن المنظمات تساعد البرازيل ، وفي الحقيقة شيء آخر :

فبعد مفاوضات مطوّلة لحل مشكلة البرازيل المالية ، أعلن الرئيس كولر عن اتفاق أولي علىٰ صيغة إعادة هيكلة لـ (٤٤) لأربعة وأربعين مليار دولار أمريكي تدين بها البرازيل للبنوك التجارية ، وكانت الصفقة أشبه ببيع ممتلكات الدين ، فسيزيد عبء خدمة الدين البرازيلي كثيراً نتيجة لها .

وكان الدائنون قد فرضوا تخفيض قيمة العملة البرازيلية (الكروزيرو) ، والتضخم ينطلق بأكثر من (٢٠) بالمائة شهرياً ، وأساساً نتيجة (لبرنامج مكافحة التضخم) الذي وضعه صندوق النقد الدولي ، فقد أسهمت الزيادة المفاجئة لأسعار الفائدة الحقيقية التي فرضها صندوق النقد الدولي علىٰ البرازيل في عام ١٩٩١ م في زيادة الدين الداخلي ، وفي اجتذاب مقادير كبيرة من الأموال الساخنة والقذرة إلىٰ النظام المصرفي البرازيلي ، وحقق نحو (٣٠٠) من المنشآت المالية

والصناعية الكبيرة أرباحاً هائلة ، وكانت هذه المجموعات مسؤولة إلىٰ حدٍّ كبير عن (تضخم تشعله الأرباح) ، وزاد نصيب رأس المال من إجمالي الناتج المحلي من ٤٥٪ في عام ١٩٨٠ م إلىٰ ٦٦٪ في بداية الستينات .

لقد أمّنت الديمقراطية للنخب الاقتصادية ـ بالتحالف مع الدائنين الدوليين ـ ما لم تستطع النظم القومية العسكرية أن تحققه بالكامل .

وكان (جدول الأعمال الخفي) لصندوق النقد الدولي يتمثل في دعم الدائنين وفي الوقت ذاته إضعاف الدولة المركزية ، وكان تسعون مليار دولار قد دفعت بالفعل كفائدة في الثمانينيات ، أي ما يقرب من مقدار إجمالي الدين ذاته (١٢٠ مليار دولار أمريكي) ، غير أن مجمع الفوائد لم يكن الهدف الرئيسي ، فقد كان دائنوا البرازيل الدوليون يريدون ضمان استمرار البلد غارقاً في الديون في المستقبل ، وإعادة هيكلة الاقتصاد القومي والدولة علىٰ هواهم من خلال استمرار نهب الموارد الطبيعية والبيئة ، وتعزيز اقتصاد التصدير القائم علىٰ العمل الرخيص ، واستيلاء رأس المال الأجنبي علىٰ أكثر منشآت الدولة ربحاً !!

. . . ونموذج آخر لما تفعله المنظمات الدولية بالشعب والدول النامية والفقيرة ، مما يؤكد علىٰ الآثار السلبية للعولمة ، وبالتالي الاقتناع الكامل بما تفرضه الولايات المتحدة علىٰ العالم تحت غطاء العولمة ، وهو في الحقيقة ليس إلا محاولات جادة (للأمركة) .

أعلنت (صدمة فوجي) التي سميت باسم الرئيس فوجيموري ، رئيس (البيرو) في رسالة إلىٰ الأمة وجهها رئيس وزرائه : (إن أهدافنا الرئيسية هي كبح العجز المالي والقضاء علىٰ تشوهات الأسعار) .

وبين يوم وليلة ارتفع سعر الوقود ٣١ مرة (٢٩٦٨ في المائة)!!

وزاد ثمن الخبز أكثر من اثني عشر مرة (١١٥٠ في المائة) و (بروح الليبرالية الأنجلو ساكسونية) الحقة ، حددت هذه الأسعار بمراسيم رئاسية وليس عن طريق السوق الحرة ـ شكل من أشكال الليبرالية الموجهة ـ وكان الهدف من صدمة فوجي هو القضاء علىٰ التضخم الزائد ، إلا أن هذا تحقق من خلال زيادة تبلغ (٤٤٦ في المائة) في أسعار المواد الغذائية في شهر واحد!

وهبط التضخم خلال العامل الأول من حكومة كامبيو من (٩٠) إلىٰ رقم متواضع هو (٢١٧٢ في المائة) .

وقد عانت كثير من بلدان أمريكا اللاتينية من (العلاج بالصدمة) ، غير أن مدىٰ (التوجيه الاقتصادي) في (بيرو) لم يسبق له مثيل ، وكانت الآثار الاجتماعية مدمرة : ففي حين كان العامل الزراعي في مقاطعات بيرو الشمالية يتقاضىٰ في أغسطس عام ١٩٩٠ م ٧,٥٠ دولاراً أمريكياً في الشهر ـ ما يعادل ثمن هامبورجر ومشروب خفيف ـ كانت الأسعار في ليما أعلىٰ منها في نيويورك .

وهبطت المكتسبات الحقيقية بنسبة ٦٠٪ في مجرىٰ أغسطس عام ١٩٩٠ م ، وبحلول منتصف عام ١٩٩١ م كان مستوىٰ الدخول الحقيقية أقل من ١٥٪ من قيمتها في عام ١٩٧٤ م ـ أي انخفاض يزيد عن ٨٥٪ ـ وهبط مستوىٰ دخول مستخدمي الحكومة بنسبة ٦٣٪ أثناء العام الأول لحكومة فوجيموري وبنسبة ٩٢٪ بالمقارنة بعام ١٩٨٠ م!!

فماذا حصدت بيرو من جراء صدمة (فوجي) والتي دعمتها النظم المعولمة ؟!

انتشر وباء الكوليرا في عام ١٩٩١ م ، وانهارت البنية الأساسية الصحية للبلاد ، وغطت الضجة الدولية التي أحاطت بتفشي وباء الكوليرا

في الصحافة الدولية نحو (٢٠٠,٠٠٠) حالة معلنة و (٢٠٠٠) وفاة مسجلة في فترة ستة أشهر علىٰ عملية تدمير اجتماعي أعم : فمنذ صدمة فوجي عام ١٩٩٠ م وصل السلّ بدوره إلىٰ نسب وبائية زاد منها سوء التغذية وانهيار برنامج التطعيم الحكومي ، وأدىٰ انهيار البنية الأساسية للصحة العامة في إقليم سيلفا إلىٰ عودة ظهور الملاريا وغيرها ، وأغلقت المدارس العامة والجامعات والمستشفيات نتيجة إضراب غير محدود قام به المدرسون والعمال الصحيون ـ وكانت أجورهم تبلغ ٤٥ـ٧٠ دولاراً أمريكياً في الشهر ـ أي أقل منها في الولايات المتحدة بـ (٤٠) مرة .

ولم يكن أكثر من ٨٣٪ من السكان ـ تقدير منتصف عام ١٩٩١ م ـ بما فيهم الطبقة الوسطىٰ ، يحصلون علىٰ الحدّ الأدنىٰ من السعرات والاحتياجات من البروتين .

وبلغ المعدل المسجل لسوء تغذية الأطفال علىٰ المستوىٰ الوطني ٣٨,٥٪ ـ ثاني أعلىٰ مستوىٰ في أمريكا اللاتينية ـ وكان طفل من كل أربعة أطفال في سييرا يموت قبل سن الخامسة ، وطفل من كل ستة في ليما ، وبلغ معدل الخصوبة الإجمالي المسجّل (٤,٨) أربع أطفال للأم ، مما يوحي بوقوع حالة وفاة طفل علىٰ القل لكل أسرة في سييرا .

ورغم هذا فقد لقي (فوجيموري) الثناء من المجتمع المالي علىٰ سياساته الاقتصادية الناجحة ! !

. . . تثبت الإحصائيات والبيانات أنه مع نمو العولمة يزداد تركّز الثروة ، وتتّسع الفروق بين البشر والدول اتساعاً لا مثيل له ، فـ (٣٥٨) مليارديراً في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه (٢,٥) مليار من سكان المعمورة ، أي ما يزيد قليلاً علىٰ نصف سكان العالم ! !

. . . . وهناك ٢٠٪ من دول العالم تستحوذ علىٰ ٨٥٪ من الناتج

العالمي الإجمالي ، وعلىٰ ٨٤٪ من التجارة العالمية ، ويمتلك سكانها ٨٥٪ من مجموع المدخرات العالمية ! !

أجل ! فالمنافسة المعولمة أصبحت تطحن الناس طحناً ، وتدمّر التماسك الاجتماعي ، وتعمل علىٰ تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الناس ، ولذلك كانت (مذبحة العمالة) قاسية جداً ، في البنوك وشركات التأمين ، بل وحتىٰ في قطاع صناعة برامج الكومبيوتر ، بحيث بدأت كبرىٰ الشركات المتخصصة في هذا المجال (مثل شركة IBM) في إحلال العلماء الهنود ذوي المرتبات المتدنية مكان العلماء الأمريكيين ، وحينما ضايقتهم الحكومة الأمريكية في هذا السلوك ، قامت هذه الشركات بنقل جزء من أنشطتها إلىٰ نيودلهي .

وهكذا ، سواء تعلّق الأمر بصناعة الصلب أو السيارات ، أو المواد الكيماوية أو الأجهزة الأليكترونية أو بالبريد أو بشبكة الاتصالات الهاتفية ، أدت حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود ، دون أيّ قيود ، إلىٰ العصف بالعمالة والإطاحة بها بعيداً إلىٰ الشوارع الخلفية للبطالة ! !

. . . ونتيجة تحوّل العالم إلىٰ عالم آخر ، وذلك بسبب التكنولوجيا للاتصالات العالية ، وانخفاض تكاليف النقل ، وحرية التجارة الدولية إلىٰ سوق واحد ، وهذا كله ينطوي تحت لائحة العولمة ، كل ذلك أدىٰ إلىٰ أن الإنتاج السلعي لن يوفّر إلا لنسبة ضئيلة فقط من القوة العاملة فرصة لكسب الأجر والقوت .

وفي النمسا أيضاً تعلن الدوائر المختصة باستمرار تناقص عدد العاملين ، ففي كل عام تُلغىٰ في الصناعة عشرة آلاف فرصة عمل ، هذا ومن المتوقع أن تصل نسبة البطالة في عام ١٩٩٧ م إلىٰ ٨٪ أي ضعف ما كانت عليه في عام ١٩٩٤ م ! !

.... ومن نتائج العولمة أيضاً :

أن الأممية ـ والتي كانت فيما مضىٰ الشعار الذي يرفعه الاشتراكيون ليواجهوا الرأسماليين ـ صارت شعار الطرف الآخر منذ أجل ليس بالقصير .

ففي الساحة العالمية هناك ما يزيد علىٰ (٤٠) ألف شركة أممية من كل الأحجام تبتزّ هذا العامل بالعامل الآخر ، وهذه الدولة بالدولة الأخرىٰ ، وذلك من باب : ماذا ؟ أتفرض ألمانيا ٤٠٪ ضرائب علىٰ عوائد رأس المال ؟

إن هذا لكثير جداً ، فإيرلندا تفرض ١٠٪ فقط وهي راضية كل الرضا ، أما ماليزيا وبعض الولايات الاتحادية الأمريكية فإنها تتخلىٰ عن مثل هذه الضريبة في الأعوام الخمسة أو العشرة الأولىٰ لبدء إنتاج المشروعات .

وماذا عن أجر العامل الفني ؟ ٤٥ ماركاً ؟ إنه أجر مرتفع جداً ، فالبريطانيون يعملون بما يقلّ عن النصف ، والتشيك بعشرة ، و ٣٣٪ فقط هو مقدار الدعم الذي تقدمه إيطاليا للاستثمارات في المصانع الجديدة ؟ إنه نسبة قليلة جداً ، ففي ألمانيا الشرقية تمنح الدولة ، وهي راضية كل الرضا ٨٠٪ .

إن أممية رأس المال الجديد تقتلع دولاً بمجملها ، وما تقوم عليه هذه الدول من أنظمة اجتماعية ، من الجذور ، فمن ناحية هي تهدد ، مرة هنا ومرة هناك ، بهروب رأس المال لكي تجبر الحكومات علىٰ تقديم تنازلات ضريبية عظيمة ، ومنح تبلغ المليارات أو إقامة مشروعات بنية تحتية لا تكلفها شيئاً ، وحيثما لا يجدي التهديد نفعاً فإنها تساعد نفسها بوضع خطط ضريبية علىٰ مستوىٰ عال جداً ، فالأرباح لا تُعلن إلا في تلك

البلدان التي يكون فيها معدل الضريبة منخفضاً فعلاً ، وهكذا انخفضت علىٰ المستوىٰ العالمي النسبة التي يشارك بها أصحاب رؤوس الأموال والثروة في تمويل المشاريع الحكومية ! !

. . . . لكن هل جعلت العولمة من النموذج الأمريكي النموذج الفريد الذي يحتذىٰ ؟ !

أبداً ، فالمجتمع الأمريكي يحمل المتناقضات التي لا مثيل لها ، فعلىٰ سبيل المثال لا الحصر :

اتخذت الجريمة هناك أبعاداً بحيث صارت وباءً واسع الانتشار ، ففي ولاية كاليفورنيا ـ التي تحتل بمفردها المرتبة السابعة في قائمة القوىٰ الاقتصادية العالمية ـ فاق الإنفاق علىٰ السجون المجموع الكلي لميزانية التعليم !

وهناك (٢٨) مليون مواطن أمريكي ، أي ما يزيد علىٰ عُشر السكان ، قد حصّنوا أنفسهم في أبنية وأحياء سكنية محروسة ، ومن هنا فليس بالأمر الغريب أن ينفق المواطنون الأمريكيون علىٰ حراسهم المسلحين ضعف ما تنفق الدولة علىٰ الشرطة ! !

. . . . وإن المنافسة في القرية المعولمة تشبه الزوبعة ، لا أحد يستطيع البقاء بمنأىٰ عنها ، وبالتالي تحوّلت رياح المنافسة إلىٰ زوبعة ، وصار الإعصار الصحيح يقف علىٰ الأبواب ، ولذلك زاد العاطلون عن العمل ، حتىٰ توصل العلماء المعاصرون إلىٰ القول : إن البطالة ستهدد خمسة عشر مليون عامل ومستخدم غير العاطلين السابقين ـ وهذا في الاتحاد الأوروبي فقط ـ وكل ذلك ناتج عن عولمة العمل وما إلىٰ هنالك ! !

. . . ومن نتائج العولمة أيضاً نشوء المؤسسات العملاقة والتي

باتت تهدّد حتىٰ الحكومات ، أعني الشركات العابرة للقارات ، وبناء علىٰ إحصائيات منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAP ، فهناك ما يقرب من أربعين ألف شركة تمتلك مصانع في ما يزيد علىٰ ثلاث دول ، ووصلت قيمة مبيعات المائة الكبرىٰ منها إلىٰ ما يقرب من (١,٤) بليون دولار في العام الواحد ، وتهيمن الشركات العابرة للقارات علىٰ ثلثي التجارة العالمية ، ويُنجز ما يقرب من نصف هذه التجارة في داخل شبكة المصانع التي تعود ملكيتها إلىٰ الشركة الأم .

من هنا فإن هذه الشركات قد صارت محور العولمة والقوة الدافعة لها بلا انقطاع ، وفي هذا كله تمكنها طرق الإمدادات الحديثة وتكاليف النقل المنخفضة علىٰ توحيد مراحل الإنتاج وتركيزها .

فالشركات جيدة التنظيم الشبيهة علىٰ سبيل المثال بالشركة العملاقة (ABB) وهي شركة متخصصة في إنتاج الآلات والمكائن وفي تشييد المصانع ، والتي تمتلك ألف شركة موزعة علىٰ أربعين بلداً ، تستطيع ، عند الحاجة ، تحويل إنتاج كل سلعة تنتجها من بلد إلىٰ آخر في غضون أيام وجيزة .

وهكذا لم تعد البلدان المختلفة وشركاتها الوطنية هي التي تقوم بنفسها في المتاجرة دولياً بما يُنتج في هذه البلدان من سلع ، وهو أمر كان يمكن أن يتيح الفرصة للتفاوض او الاختلاف حول الحصص التي ستحصل عليها الأطراف الوطنية من الأرباح المحققة في التجارة الدولية ، بل ، وبدلاً من هذا ، صارت البروليتاريا العالمية هي التي تتنافس الآن علىٰ فرص العمل الضئيلة التي يتيحها لها الإنتاج المنظم عالمياً ! !

. . . . وهذه النتائج الوخيمة للعولمة طالت حتىٰ أمريكا !

صحيح أن أمريكا أصبحت أكثر اقتصادات العالم إنتاجية ، وازدادت

فيها فرص العمل ، وانخفضت معدلات البطالة إلىٰ أدنىٰ معدل بطالة وهو ٥,٣٪ لكن الذي دفع ثمنه كله هم مواطنوها ، حيث أصبحت الأجور فيها منخفضة .

ففي عام ١٩٩٥ م أصبح الأجر أقل مما كان عليه في عام ١٩٧٣ م ، أي أن المستوىٰ المعيشي الفعلي قد انخفض بالنسبة للغالبية العظمىٰ من الأمريكان .

وبالمقابل زادت رواتب القلة القليلة لتصل إلىٰ حدّ غير عادي ، مثال ذلك : أن راتب مدير متجر المواد الغذائية العملاق هاينز أصبح سنوياً (٨٠) مليون دولار!!

أي : أن هناك رأسماليين قد أعلنوا الحرب الطبقية علىٰ عمالهم ، وأنهم قد فازوا بها!!

ويشبه ذلك ما فعلته شركة (IBM) في فرنسا أبان أعياد الميلاد في عام ١٩٩٤ م : فقد خيَّرت المستخدمين ـ وعددهم (١٤) ألف مستخدم ـ بين تخفيض الأجر أو التسريح من العمل ، وتفادياً للتسريح ما كان بوسعهم سوىٰ التنازل طواعية عن عُشر راتبهم ، وبهذا الأسلوب خفضت IBM في الفترة الواقعة بين عام ١٩٩١ م و ١٩٩٥ م تكاليف العمل بمقدار الثلث ، وأضاعت علىٰ ١٢٢ ألفاً من البشر فرص عملهم .

وفي الوقت نفسه كافأ مجلس المديرين عن تنفيذ عملية تقليص فرص العمل بمدفوعات نقدية تبلغ ٥,٨ مليون دولار لكل واحد منهم بالإضافة لراتبه!!

. . . وهكذا حدث في شركة الاتصالات البريطانية ، فقد عقدت العزم علىٰ زيادة الأرباح من خلال تخفيض فرص العمل ، فهي وإن كانت قد ألغت ، منذ اندلاع عملية الخصخصة في عام ١٩٨٤ م مائة وثلاث

عشرة ألف فرصة عمل ، إلا أنها تريد أن تسرّح حتىٰ عام ٢٠٠٠ م ستة وثلاثين ألف عامل آخر ، أي أنها ستكون ، بهذا ، قد سرّحت ما يقرب من خمسين بالمائة من مستخدميها ، فهل هذا وأمثاله من نتائج العولمة ، هل هذا لصالح الناس وخاصة العمال ؟!

أبداً ، فمن يريد القضاء علىٰ البطالة لا يفعل ذلك أبداً بهدف المنافسة والربح ، إنما هو الجنون المنظم ، والذي يسوق الشعوب إلىٰ الهاوية الحتمية .

بل إن المشكلة الأكبر أن أصحاب الامتيازات في الشمال والجنوب ، أعني أصحاب الثروة والمستثمرين وذوي المهارات العالية ، هم الفئة التي تحقق لها عولمة الاقتصادات حصة متزايدة من مجموع الرفاهية المتزايدة في العالم علىٰ حساب باقي السكان .

. . . . لقد نبّه بطرس غالي المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة إلىٰ خطورة المسألة بقوله : (ليست هناك عولمة واحدة ، بل ثمة عولمات عديدة ، فعلىٰ سبيل المثال : هناك عولمة في مجال المعلومات والمخدرات والأوبئة والبيئة ، وطبعاً ، وقبل هذا وذاك ، في مجال المال أيضاً ، ومما يزيد الأمر تعقيداً ، أن العولمة قد صارت تتعاظم في المجالات المختلفة بسرعة متباينة ، . . . وكثرة التحولات التي تعصف بالعالم ، وتعقيد المشكلات علىٰ نحو بالغ ، يمكن أن تُفضي إلىٰ توترات وخيمة ، . . . هذا هو الخطر الحقيقي : أسيشرف علىٰ توجيه العولمة نظام تسلّطي أم ديمقراطي ؟ إننا بحاجة ماسة إلىٰ خطة دولية لتحقيق الديمقراطية . . . ، وفي بلد فقير ، فقير جداً ، يقع في مكان ما في أفريقيا ، تكون للتغيرات التي تطرأ علىٰ أسعار الكاكاو أو البذور أهمية لا تقل عن هطول الأمطار أو عدم هطولها ، إلا أنه ليس ثمة أحد هاهنا

علىٰ بينة ووعي بمسارات العولمة ، ومن ناحية أخرىٰ ، في بلد عظيم كألمانيا ، هذا البلد المشغول بتوحيد شطريه ، يعتقد القادة السياسيون بأن العولمة تشبه مشكلات البيئة ، أي أن بمستطاع المرء أن ينتظر ، وأن يحلّها في وقت لاحق) .

. . . وكان من نتاج العولمة ـ بأنواعها ـ : أن التنّين الأمريكي راح يلتهم الجميع ، مثال ذلك : أنه يستولي علىٰ (٢٢٥) ألف ساعة إرسال تلفزيوني وإذاعي من أصل (٢٥٠) ألف ساعة تبثّها المحطات الأوروبية الرئيسية ، كي يضمن طاعتهم وانصياعهم!

وبالتالي فهذا الانفتاح أدىٰ إلىٰ أزمات لا تُحصىٰ ، حيث كاد الإنسان أن يفقد هويته الوطنية والقومية مثلما فقدت السلع المادية هويتها الوطنية والقومية ، وهكذا بدىٰ الاحتكار العالمي الجديد في أبشع صوره ، فجنوب الكرة الأرضية الذي يبلغ عدد سكانه أربعة أخماس البشرية مهمته تقديم كل ثرواته وولاءاته لأهل الشمال ، حيث التحكّم بدىٰ واضحاً في مواليدهم و . . . !

وهكذا في التلوّث البيئي : فمسؤولية الفرد الأمريكي الواحد عن فساد البيئة العالمية تعادل مسؤولية (١٩٠) مواطناً أندونيسياً حسب آخر إحصائيات الأمم المتحدة ! !

. . . . ويؤكد الواقع المعاش والإحصائيات الرسمية علىٰ أن الإنسانية تعاني من سوء التغذية ونقص الغذاء ، لكن لماذا ذلك ؟

منذ عام ١٩٦٥ م يزداد الإنتاج الغذائي في العالم بمعدل (٣٪) سنوياً ، بينما يزداد السكان بمعدل (١,٥٪) فقط ، إذن : المسألة ليست نقصاً في الإنتاج ، إنما هي الرأسمالية الجديدة ، والعولمة التي تعني الهيمنة والتسلُّط ، بحيث تفرض علىٰ البلدان النامية أسعاراً بالغة التدنّي

للمواد الأولية التي تبتاعها منها ، وأسعاراً بالغة الارتفاع للتجهيزات التي تبيعها إليها ، وخير دليل علىٰ ذلك لغة العلم والإحصائيات .

فقد تم إنتاج (٥٤٣) كغ من الحبوب لكل فرد في العالم ، واستخدم البشر في عام ١٩٨٤ م (مليار و ٤٠٠ مليون بقرة ، ومليار و ٦٠٠ مليون من الأغنام والماعز) وعدد لا يحصىٰ من الدواجن ، وتحققت الزيادة الهائلة في إنتاج الأغذية في السنوات الخمس والثلاثين الأخيرة بزيادة استعمال الأسمدة الكيميائية عشرة أضعاف ، ومبيدات الحشرات (٣٣) ضعفاً ، وتضاعفت رقعة الأراضي المروية بالماء مرتين . . . !!

ومع ذلك يزداد الجياع جوعاً ، وذلك بسبب حجب الموارد عنهم ، لتلقىٰ في البحار والمحيطات ، بحجّة المحافظة علىٰ أسعارها العالمية ، ويموت كثير من الأطفال من كثرة الأمراض ، وكذلك النساء الحوامل و . . . . !!

. . . . أجل ! إنها المصيدة الجهنميّة حقاً ، والتي لا يستطيع الخروج منها إلا من رحم ربك ، ذلك لأن الهدف الحقيقي للغرب هو المحافظة علىٰ جلب فائض القيمة في الدول المتخلفة إلىٰ المراكز الرأسمالية المتقدمة ، وذلك باستنزاف أموال تلك الدول بشتىٰ الطرق ، لتصبح القوىٰ المنتجة مسخّرة تماماً ، مثال ذلك :

في عام ١٩٨٥ م استوردت إيران (٣,٥) مليون طن من القمح ، وتركيا (٣٥٠) ألف طن من القمح ، وماليزيا (٥٠٠) ألف طن ، وبنجلاديش (٢,٦٥) مليون طن من الحبوب ، وأندونيسيا (١,٨) مليون طن من القمح ، و ١/٣ الصادرات العالمية من الأرز .

وقدّر الخبراء أن العرب وحدهم ينفقون حوالي (٢٠٠) ألف مليون دولار سنوياً لاستيراد الغذاء !

وعندما تبيّن أن السعودية سوف تحقق اكتفاءً ذاتياً من القمح ، وسيكون لديها فائض للتصدير ، سارع (جان بلوك) وزير الزراعة الأمريكي إلىٰ التصريح بأن الولايات المتحدة سوف تعمل علىٰ الحدّ من اندفاع السعودية نحو الاكتفاء الذاتي من القمح!

وهكذا تلجأ البلاد الضعيفة إلىٰ مسألة الديون ونحو ذلك ، وتزداد الفوائد والضرائب والقروض ، لتغرق تلكم البلاد الفقيرة في بحار لا ساحل لها من المشاكل الاقتصادية .

وبالتالي كانت من نتائج العولمة الاقتصادية زيادة ديون الدول المتخلفة ـ النامية ـ بما يقرب من (١٨٠) ضعفاً في مدة لا تتجاوز اثنين وثلاثين عاماً ، وهذا هو النمو السرطاني حقاً ، ففي عام ١٩٥٥ م كان إجمالي الديون (٦) مليارات دولار ، لتصبح عام ١٩٨٧ م (١٠٨٠) مليار دولار!![١] .

* * *

(١) للتوسّع في ذلك يراجع : عولمة الفقر لميشيل تشوسوديفسكي ، فخ العولمة لهانس بيتر مارتين ، الكذبات العشر للعولمة لجيرالد بوكسبرغر ، وغيرهم .



الخاتمة

. . . . بعد هذه الجولة السريعة في رحاب الصرعة الحديثة ـ صرعة العولمة ـ وخاصةً ما يتعلق بالجانب الاقتصادي منها ، رأينا أن المسألة ليست إلا (أمركة) العالم ، أي جعل ثقافته واقتصاده وأساليبه و . . . . بل وطريقة مأكله ومشربه وملبسه وما إلىٰ هنالك. . . . أمريكياً ، والمؤسف أنها تستخدم كل الوسائل لتحقيق ذلك ، ابتداءً من الاستهانة بحضارات الآخرين ، مروراً بالاتهامات التي تُلصق بالآخرين ـ وخاصةً المسلمين ـ وانتهاءً ببث الصرعات اليومية والتي تسوّقها وسائل الإعلام العالمية. . .

لذلك فالعولمة ليست إلا مشروعاً أمريكياً استعمارياً يهدف إلىٰ إلغاء خصوصيات الأفراد والشعوب وطرح بديل واحد لا ثاني له وهو (الأمركة) .

فهل العولمة هي الخيار الوحيد للناس ؟

وهل تعني العولمة تغيير العالم ؟

وما هي المقترحات الكفيلة بصدّ مسألة العولمة الأمريكية ؟

وهل طرح الإسلام فكرة العالمية قبل العولمة المعاصرة بآلاف السنين؟

ثم إذا بقينا في موقف المتفرج هل تكتسحنا رياح العولمة ونتائجها و. . . . ، أم هل استطعنا تحديد الإطار الملائم للتعامل مع مخاطرها و. . . .؟

لعل المسألة ليست بالأمر السهل ، فإما أن نكون ، أو لا نكون ؟ إما أن نطرح الإسلام بأصوله النقية ومبادئه الصافية ، علىٰ أنه الدين العالمي للناس كافة ، وأن يكون كل طرح للإسلام تحت مظلة الدعوة إلىٰ الله بالحكمة والموعظة الحسنة ، وعدم الإكراه ، وعدم التقديس لأي شيء بشري و . . . .

ولا بدّ من التدقيق علىٰ فكرة مهمة ، أن هناك فرقاً كبيراً بين الإسلام الصافي وبين تطبيق كثير من المنتمين إلىٰ الإسلام ، لأن هناك ـ في الواقع ـ إسلام في وادٍ وهناك مسلمون في وادٍ آخر ! !

ولا بدّ من بثّ فكرة ترشيد الاستهلاك والإنفاق بحيث لا يصدّق الفرد المسلم ما تطرحه وسائل الإعلام المعولمة من فلسفة نشر الاستهلاك الترفي الذي يخدم مصالح الأقوياء ، وينعكس بالضرر الحتمي علىٰ البلدان الفقيرة والنامية .

ولا بدّ من تكاتف الدول العربية والإسلامية في سبيل الوحدة الاقتصادية وإنشاء سوق إسلامي مشترك يؤدي إلىٰ التكامل بين بلاد المسلمين . ولا بدّ من توفير الجو المناسب للطاقات العلمية والعقول الجبارة ، وإشاعة الاستقرار والطمأنينة بين الناس ، وتحسين الوضع المعيشي لهم ، والهدف من ذلك كله وقف هجرة العقول إلىٰ الغرب ، وقد أكدت الإحصاءات أن (٤٠٠٠) عربي من الدماغ المتحركة تهاجر سنوياً إلىٰ البلدان المتقدمة ! !

وبالتالي ، التأكيد علىٰ عدم الانخداع بالقشور والصرعات والموضات ، لأن القضية هي الالتفات إلىٰ الجوهر ، مصداق ذلك قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمۡ يَجِدۡهُ شَيۡـٔٗا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ ﴿٣٩﴾ أَوۡ

﴿كَظُلُمَٰتٖ فِي بَحۡرٖ لُّجِّيّٖ يَغۡشَىٰهُ مَوۡجٞ مِّن فَوۡقِهِۦ مَوۡجٞ مِّن فَوۡقِهِۦ سَحَابٞۚ ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورٗا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾

[النور : ٣٩ـ٤٠] .

والحل الإسلامي هو أن نزرع في قلوب وعقول الجيل الناشىء أن التمسك بالقيم الفاضلة والدين القويم الحق هو الطريق إلىٰ سعادة الدنيا والنجاة يوم القيامة : ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ قَدۡ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيۡءٖ قَدۡرٗا﴾

[الطلاق : ٢ـ٣] .

وأن يتمّ التأكيد علىٰ فكرة غابت ـ أو غُيِّبَت ـ عن الكثير ، أن الإسلام يدعو إلىٰ العلم والتعلّم ، وإلىٰ الاستفادة من كل الثقافات الأخرىٰ ، لكن شريطة غربلتها وتصفيتها بمصفاة الإسلام ، من حيث أن الميزان هو مدىٰ نفعها أو ضررها ، فالخلق كلهم عيال الله ، وأحبّهم إلىٰ الله أنفعهم لعياله ، وصدق الرسول ﷺ عندما قال : « من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهّل الله له به طريقاً إلىٰ الجنة » .

وبعد : هذه ليست إلا محاولات للوقوف عند إيضاح فكرة موجزة عن العولمة الاقتصادية ، فمن وجد خيراً فمن الله ، ومن وجد غير ذلك ، فمردّه إلىٰ النفس ، ونسأل الله العفو والعافية ، وشفيعنا في ذلك قوله تعالىٰ : ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآۚ أَنتَ مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة : ٢٨٦] .

وصلىٰ الله علىٰ خاتم الأنبياء محمد وآله وصحابته والتابعين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المصادر والمراجع

- عولمة الفقر ، ميشيل تشوسوفيسكي ، ط١ ١٩٩٩ سطور ، القاهرة .
- العولمة والتنمية العربية ، الدكتور جلال أمين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
- فخّ العولمة ، هانس بيترمارتين ، ترجمة عدنان علي ، ط١ ٩٨ ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت .
- العولمة ، محمد أبو زعرور ، ط١ ٩٨ ، دار البيارق ، عمان .
- العولمة : أية عولمة؟ يحيى اليحياوي ، ط١ ٩٩ ، إفريقياالشرق ، بيروت .
- الكذبات العشر للعولمة ، جيرالد بوكسبرغر ، ترجمة عدنان سليم ، ط١ ٩٩ ، سلسلة الرضا للمعلومات ، دمشق .
- العولمة أم عالمية الشريعة الإسلامية ، الدكتور محمد عمر الحاجي ، ط١ ٩٩ ، دار المكتبي ، دمشق .
- إضافة إلى بعض المقالات والأبحاث التي وردت في المجلات ، وقد ذُكرت في حينها .

* * *



المحتوى

الباب الثاني

ظاهرة العولمة الاقتصادية

❊ ❊ ❊


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



ظاهرة العولمة الاقتصادية

بعد أن طُرد الاستعمار من الباب ، عاد إلينا من المنافذ الأخرى ، ولذلك راحوا يطرحون بعض الأمور التي هي في ظاهرها تحمل الحلول والبدائل ، وفي حقيقتها تخفي السُّم الزُّعاف!!

وفي هذه الأيام تُطرح مسألة العولمة ، وللأسف الشديد. . . فقد انخدع الكثيرون من شبابنا بأمثال هذه الصرعات الحديثة. . . .

. . . . وتصدَّى الدكتور المؤلف لهذه القضية ، وأخذ الجانب المتعلّق بالأمور الاقتصادية ، وكانت أهم المحاور :

- مفهومها ، ونشأتها ، وأنواعها ، وأهدافها .
- انعكاساتها : (إيجابياتها وسلبياتها) على العالم ، وخاصة على الدول النامية .
- أخطارها وتحدّياتها .
- مظاهرها ومضامينها .
- نماذج وأرقام وإحصائيات عن الوضع السيّىء للعولمة الاقتصادية!!

. . . . تأمل الدار الناشرة أن يجد القارىء في هذا الكتاب الأجوبة المفيدة عن كل الإشكالات التي تتعلق بهذه الصرعة الحديثة .

﴿ وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ ﴾

ISBN 978-9933-11-030-7




سورية - دمشق - حلبوني - جادة ابن سينا
ص.ب ٣١٤٢٦ - هاتف ٢٢٤٨٤٣٣ - فاكس ٢٢٤٨٤٣٢